الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية و محاسبة تخصص: التدقيق المحاسبي ومر اقبة التسيير

دور تقنيات النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي

دراسة حالة مؤسسة سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات GISB (مستغانم)

مقدمة من طرف الطالب:
- بساحة محمد

تحت إشراف الأستاذ :
- أ. بوشيخي بوحوص

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوضراف الجيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	بوشيخي بوحوص	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018 / 2019

الإهداء:

اهدي إكليل عملي و ثمرة جهدي إلى التي لو جمعت الدنيا كلها و وضعتها بين يديها ما وفيت و لو جزء
من حقها إلى العين التي قاطعت النوم لتسهر على راحتي إلى التي تحت قدميها جنتي " **أمي** " .

إلى الاسم الذي يخفي حقيقة نجاحي و ثمرة تربيتي " **أبي** " تقديرا و عرفانا.

أ

إلى جميع الأصدقاء الذين لهم محل في قلبي لن يزول ما حييت و الذي أتمنى لهم النجاح في دروب حياتهم بكل حب و تقدير.

و في الأخير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

محمد

كلمة شكر:

إلى الأستاذ المشرف الذي نكن له فائق الاحترام والتقدير، والذي لم يبخل علينا بالنصح والتوجيه، وكان لنا السند المتين، فهنيئا له، وله جزيل الشكر، الأستاذ { **بوشيخي بوحوص** }.

كما أشكر المكتبة بتقديمهم لي المعلومات اللازمة لبحثي.

إلى جميع الأساتذة الذين درسونا من الابتدائي إلى الجامعي.

الفهرس

الإهداء

كلمة شكر

الفهرس.....

118

قائمة الأشكال.....

118

قائمة الجداول.....

118

مقدمة عامة.....01

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

تمهيد.....06

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي.....07

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي 07

المطلب الثاني: أهمية تقنيات النظام المحاسبي المالي 09

المطلب الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي و أهدافه.....11

المبحث الثاني: متطلبات تقنيات النظام المحاسبي المالي.....19

المطلب الأول: الحاجة إلى قاعدة بيانية.....19

المطلب الثاني: الحاجة إلى تقنيات حديثة في عمل النظام 21

المطلب الثالث: الحاجة إلى مجموعة أفراد مؤهلين.....23

الفصل الثاني : الاطار النظري لتدقيق الداخلي باستخدام تقنيات النظام المالي الفعالة

تمهيد.

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي 28

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي.....28

المطلب الثاني: أهداف و أهمية التدقيق الداخلي.....33

المطلب الثالث : مراحل عملية التدقيق الداخلي 38

خلاصة.....

المبحث الثاني:حاجة عملية التدقيق الداخلي إلى تقنيات النظام المالي الفعالة 41

المطلب الأول: ارتباط تقنيات النظام المالي بمراحل عملية التدقيق الداخلي.....41

المطلب الثاني: وظائف النظام المحاسبي المالي 46

المطلب الثالث: استمرارية تقنيات النظام المالي في عملية التدقيق الداخلي 49

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات GISB

تمهيد.....54

المبحث الأول : تقديم عام مؤسسة مجمع سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات.....55
المطلب الأول: تعريف ونشاط و أهداف مجمع سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات.....55
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي والوظيفي لمؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة.....58
المبحث الثاني : أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة.....61
المطلب الاول : سير عملية التدقيق الداخلي: 61
المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وعرض أسئلة وأجوبة المقابلة.....64
خلاصة 69
الخاتمة العامة.....70
المراجع.....73
الملاحق

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	مكونات النظام المحاسبي المالي.	15
2	متطلبات نظام المعلومات الإداري.	20
3	الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق.	38
4	وظائف نظم المعلومات المحاسبية.	48
5	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات مستغانم.	58
7	الهيكل الوظيفي لمؤسسة سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات	60

- الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	أوجه الاختلاف و الاتفاق بين المراجعة الداخلية اليدوية و مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.	21
2	علاقة النظام المحاسبي المالي بالحاسب الإلكتروني	22

مقدمة عامة :

لقد أصبح إلزاما على أصحاب القرار في ظل تحديات ورهانات العولمة المعلوماتية المعاصرة وفي جميع المؤسسات الاقتصادية من أجل تعميق السعي حول تقنيات النظام المحاسبي المالي في سبيل العثور على معلومات محاسبية دقيقة و مضبوطة، يمكنهم الاعتماد عليها في عملية التدقيق الداخلي أثناء صناعة واتخاذ قرارات دقيقة وسليمة.

وهذا بسبب بيئة اتخاذ القرارات التي أصبحت كثيرة التعقيد وسريعة التغيير قليلة اليقين وعديمة التأكد مما يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة المرافقة للنتائج و الأهداف المراد تحقيقها.

كما ساهمت التحولات الجذرية في مطلع القرن التاسع عشر، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات المالية والاقتصادية، التي تميزت بظهور التكتلات وفق ما يصطلح عليه شركات متعددة الجنسيات، مما جعل كل من لهم علاقة بهذه المؤسسات يتطلعون لمواكبة التطورات الحاصلة ، منها تنظيمات ومكاتب المراجعة التدقيق التي عرفت منعرجا كبيرا في مجال المؤسسات خاصة، منها العملاقة التي أصبحت مهنة المراجعة(التدقيق) فيها أساسية وذات أهمية بالغة، ولهذا اضطرت الدول إلى وضع قوانين وتشريعات تنظم هاته المهنة الحساسة ،خاصة المنعرج الذي عرفته إثر فضيحة مكتب الدراسات والاستشارات .

و لقد عرف التدقيق عدة توجهات من حيث الأنشطة التي يقوم بها، حيث ظهر ما يصطلح عليه:تدقيق الوظائف مثل :تدقيق الموارد البشرية، تدقيق الإعلام الآلي، تدقيق الإستراتيجية، تدقيق وظيفة الشراء، تدقيق الوظيفة التجارية...الخ، وبغية الإلمام بحثية هذا الموضوع والخوض فيه بصفة مفصلة.

كما إن تطور وسائل الجمع و التخزين و معالجة وبث المعلومات ووسائل الاتصال و التنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة وخارجها مع المؤسسات الأخرى، وتزايد الاهتمام بتقنيات النظام المحاسبي المالي يجعل عملية التدقيق الداخلي مهمة سهلة ويزيد من فعاليتها بإعطاء صورة حقيقية عن الوضعية الفعلية للمؤسسة الاقتصادية، سنحاول من خلال مذكرتنا الإجابة على الإشكالية و التساؤلات المتولدة عنها في الأتي:

❖ **إشكالية البحث :**

كيف تساهم تقنيات النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي وبالتالي إعطاء صورة حقيقية للمؤسسة من الناحية الاقتصادية و المالية ...الخ ؟

والتي بدورها يمكن الإجابة عنها من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات والتي تمثل اهتمامات أخرى متعلقة بالموضوع.

❖ **التساؤلات الفرعية :**

ما هو مقدار الحاجة لتقنيات النظام المالي، كأداة لتفعيل عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية ؟

كيف تتوضح قيمة تقنيات النظام المحاسبي المالي بالنسبة لعملية التدقيق الداخلي ؟

❖ **فرضيات البحث :**

للإجابة على التساؤلات السابقة من أجل الإلمام بإشكالية الموضوع ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : إن تقنيات النظام المحاسبي المالي على عملية التدقيق الداخلي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل المشاكل المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة و القضاء على التداخل في المهام بين الوظائف المختلفة داخل المؤسسات.

الفرضية الثانية : تطور تقنيات النظام المحاسبي المالي في عملية التدقيق الداخلي من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية يقع على عاتقه تحقيق علاقة التنسيق و الترابط و التكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية.

❖ **أسباب اختيار الموضوع :**

لم يكن اختيارنا للموضوع هكذا، بل يعود للأسباب الموضوعية و الذاتية الآتية:

- الأسباب الموضوعية :

الحاجة الماسة لتقنيات النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة؛

الضعف الذي تعانيه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في هذا المجال نظرا لحداثتها و محدوديتها؛

عدم وجود إطار نظري لإثبات العلاقة بين تقنيات النظام المحاسبي المالي و عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.

- الأسباب الذاتية :

إرادة الباحث في مواصلة البحث والعمل في هذا المجال المتخصص؛

الميول الشخصي إلى احتراف مهنة المراجعة؛

الإمكانيات و الوسائل المتاحة لذلك من مراجع و الأجهزة المستخدمة في الجانب المحاسبي من الحاسب الآلي.

❖ **طبيعة و أهمية الموضوع :**

تكمن أهمية الموضوع من خلال أهمية تقنيات النظام المالي التي لا تكتمل أهميتها إلا إذا نظمت وجسدت في شكل أنظمة معلومات فرعية و متكاملة في نفس الوقت، وهذا ما افتقدته المؤسسة الجزائرية لذا يقع على عاتق المؤسسة الوطنية السير قدما نحو إعداد النظم الإدارية تعمل وفق النظام المحاسبي المالي في إنتاج المعلومات الإدارية اللازمة ولعل أهم النظم الإدارية الواجب إعدادها هي نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص بجمع و تبويب وتحليل وتوصيل المعلومة المحاسبية الملائمة المتعلقة بالمؤسسة من جهة و بتزويد أو توصيل هذه المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية كالجهات الحكومية، المستثمرون ...الخ.

❖ **أهداف الموضوع :**

تهدف الدراسة أساسا إلى تحديد تقنيات النظام المحاسبي المالي ودورها في تفعيل عملية التدقيق الداخلي وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية خاصة و أنه يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل : خفض تكاليف ومنع الإسراف ...الخ الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومة المحاسبية لكي يمكن وضع الخطط و اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق تلك الأهداف كما تهدف الدراسة إلى تقييم تقنيات النظام المحاسبي المالي ومدى استجابة عملية التدقيق الداخلي لتقنيات هذا النظام .

❖ **المنهج المتبع :**

لدراسة هذا الموضوع و الإلمام بمختلف جوانبه سوف نستخدم مزيج من المناهج التي تتلاءم و الدراسة التي نقوم بها بحيث نستخدم المنهج الوصفي الذي يناسب استعراض ووصف مكونات و مضمون النظام المحاسبي المالي و تقنياته المتعددة ودورها في تفعيل عملية التدقيق الداخلي وكذا وصف المفاهيم الأساسية للموضوع محل الدراسة كما نستعين بالمنهج التحليلي الذي يناسب شرح وتحليل الجداول المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي الذي نستخدمه في استخلاص و استنباط أهم النتائج .

❖ **هيكل البحث** : قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية نستعرضها كما يلي :

الفصل الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي .

من خلال الفصل المخصص للإطار النظري نتطرق أساسا إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي و كل ما هو متعلق بالمحاسبة في شكلها العام و حتى يتسنى لنا ذلك لابد من تقسيم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين رئيسية :

المبحث الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثاني : متطلبات تقنيات النظام المالي المحاسبي؛

الفصل الثاني : الاطار النظري التدقيق الداخلي باستخدام تقنيات النظام المالي الفعالة؛

هذا الفصل نخصصه أساسا إلى دراسة مدى استجابة المؤسسة الاقتصادية للنظام المحاسبي المالي؛ وحتى يتسنى لنا هذا لابد من تقسيم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول : عموميات حول التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني :حاجة عملية التدقيق الداخلي الى تقنيات النظام المالي الفعالة .

الفصل الثالث : خصص للجانب التطبيقي للدراسة بحيث ثم دراسة حالة مؤسسة سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات ، فرع مستغانم والذي يمكننا كذلك تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول : خصص أساسا للدراسة النظرية للمؤسسة محل الدراسة و مختلف أهدافها؛

المبحث الثاني :المقابلة الخاصة بالدراسة.

الفصل الأول :

تمهيد:

لقد شهدت الجزائر عدة إصلاحات في العديد من الجوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بتغيير المخطط المحاسبي الوطني، الذي أصبح لا يتماشى مع احتياجات المؤسسة الجزائرية و الظروف الدولية، وهو ما استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال طرح نظام محاسبي جديد مستلهم من المعايير المحاسبية الدولية القادر على تلبية حاجات المستثمرين و بمختلف شرائحهم.

ونظرا للتطور الحاصل في المؤسسات الاقتصادية ارتأت العملية الاقتصادية و خاصة المؤسسات العمومية و الخاصة في كل بلد إلى القيام بعملية التدقيق الداخلي لتسوية كامل عمليات اليومية ضمن نشاط المؤسسة اليومي العادي، للقيام بعملية التدقيق الداخلي نلجأ إلى خطوات البحث في عملية التدقيق بكل المؤسسة على حدة، وكذا تحديد الخطوات العملية للتدقيق الداخلي وحتى تكون هذه العملية ناجعة نقوم بدراسة أهمية و أهداف التدقيق من الناحية الفكرية وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل بالتفصيل إضافة إلى تسليط الضوء في البداية على إبراز ماهية النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

في ظل تحول الجزائر من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق و توقيع اتفاقية الشراكة قامت الجزائر بإصلاح المخطط المحاسبي مع الاتحاد الأوربي و منظمة التجارة العالمية الوطني الذي لا يتماشى مع العولمة وتبني النظام المحاسبي المالي و هو إلزامي من بداية 01 جانفي2010، الذي يهدف إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة[1]

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

يحتوي النظام المحاسبي المالي على إطار مفاهيمي والمتمثل في:

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية و هي :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية ادا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛

- و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لدلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

موجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 و حسب المادة رقم 03 من القانون 11/07 فإن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها، و تقيمها ،تسجيلها ، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجا عته ، ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية.[2]

إنه نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها

---

[1] بوداع لمياء ، النظام المحاسبي المالي بين الضرورة وصعوبة التطبيق ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة 20 أوت 1995، الجزائر ، 2015، ص: 22.

[2] مهيري سهام ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2014، ص: 3.

و تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) و بنجاعة ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية.

تضمن النظام المحاسبي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية و القوائم المالية ، كما يتضمن :

- تصنيف الكتل المحاسبية و المجموعات ؛
- تحديد الحسابات ؛
- وضع القوائم المالية ؛
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.[1]

نظام المحاسبة المالية يهتم بتسجيل و تصنيف و تبويب المعاملات المالية ، والتقرير عنها لمستخدميها ، وتنصب هذه المعاملات المالية على الأصول و الخصوم و الإيرادات و المصروفات و يكون المنتج النهائي لهذا النظام (مخرجات النظام) متمثل في قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى قائمة تدفقات النقدية و موقف كل من حسابات المدينين و الدائنين.[2]

كما تتمحور الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية:

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد ؛
- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء و النواتج؛
- تحديد طرق التقييم المحاسبي؛
- تنظيم مهنة المحاسبة؛
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية ووضع جداول خاصة بالمفاهيم و الجداول الملحقة ؛
- تحديد الحسابات و المجموعات ؛
- تحديد قواعد و ميكانيزمات سير الحسابات.[3]

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة المالية و معايير محاسبة و مدونة حسابات ، تسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المعترف بها ، ويعتبر هذا الإطار التصوري من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها هذا النظام [4] و لاسيما :

- محاسبة التعهد ؛
- استمرارية الاستغلال ؛
- قابلية الفهم ؛
- الدلالة ؛

---

[1] شعيب شنوف, محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، 2008، ص 26.

[4] حيدوسي بشرى ، أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية المالية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة 20 اوت 1995، الجزائر ، 2015، ص: 36.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية ، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الصا در في 25 نوفمبر 2007، العدد 74 ، ص: 3.

[4] بوخلفة خفيظة ، المراجعة الخارجية للأعمال نهاية الدورة وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ،2014 ،ص 39.

- المصداقية ؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية و أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.

المطلب الثاني : أهمية تقنيات النظام المحاسبي المالي

أولا : أهمية النظام المحاسبي المالي في الجز ائر:

من أجل الدخول في الاقتصاد الدولي و الاندماج فيه وضمان حرية التجارة الدولية باتت الأهمية واضحة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر والتي يمكن إبرازها فيما يلي :

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛ النظام المالي المحاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من الممارسات المحاسبية العالمية ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه معلومة مالية ذات جودة مما يؤدي إلى تقريب المحاسبة الجزائرية من المحاسبة العالمية؛

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية كما يسمح بالمقارنة؛

- النظام المحاسبي أتى لسد الثغرات في القانون التجاري ومنع الممارسات الغير شرعية ولترسيخ أسس التسيير الشفاف؛

-يشجع الاستثمار الأجنبي نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

-خلق انسجام بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية؛

-تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول سيولة الخزينة وجدول حركات رؤوس الأموال بالإضافة إلى جدول حساب النتائج حسب الوظيفة ؛ [1]

كما يتوقع أن تكون هناك أثار ايجابية على المؤسسات عند تحولها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي و التي تتمثل في:

- يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية و المالية المنشورة في القوائم المالية؛ و يزيد من مصداقيتها و الوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني و الدولي.
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل ، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل,خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر,بتقديم المعلومة المالية المطلوبة و المساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار؛
- يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة ، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات و تحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، و هي الأدوات المعتمدة دوليا و التي من شأنها كشف كل المخالفات و الاختلاسات و محاولات الفساد؛
- يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظاهر

---

[1] مهيري سهام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 7.

القانوني عند تسجيلها للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة ؛

- يتوافق مع الوسائل و البرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير بأقل جهد و تكلفة ؛
- تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم و قواعد محددة بدقة و وضوح ، و يزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة؛
- توفير فرصة للمؤسسات لتحسين نوعية علاقتها و واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها و التي تستفيد من قوائمها المالية؛
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات الغير معالجة في المخطط المحاسبي الوطني، من هذه عمليات القرض الإيجاري؛
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية ؛
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزنات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الإهتلاكات، كيفية معالجة المئونات، و توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة؛

و بالرغم مما يقدمها النظام المحاسبي المالي من ايجابيات إلا أنه يواجه في الواقع حدودا هيكلية ذكر منها :

- وضعية المؤسسات الجزائرية غير المسعرة في البورصة، و التي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي ،حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء إضافية نتيجة لصعوبة تطبيقها في الوقت الحالي؛
- ضوابط النظام المحاسبي الجزائري ،و خاصة الاعتبارات الجباية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق ؛
- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية، مقابل الإخبار بتأثير التغيير على النتيجة و كدا الوسائل و الجهد المبذولة لإنجاح التغيير؛
- ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي[1]. ومن هنا يمكن تفعيل بورصة الجزائر من خلال تشكيل تطبيق النظام المحاسبي المالي فرصة هامة و ضرورية لتفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب إن يرافق تطبيقها في الجزائر و ذلك بضرورة منح الأهمية اللازمة لها والعمل على تطويرها تزامنا مع تضمين ذلك في اتفاقية الشراكة، و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني تشجيع المؤسسات على الولوج إلى هذا و الاعتماد عليها في عملية التمويل و ذلك بغية الاستفادة من المزايا التي تقدمها المعايير المحاسبية الدولية، و التي تكون فعاليتها في الأسواق المالية التي يلجأ إليها المستثمرون

[1] بوداع لمياء ، المرجع السابق ذكره ، ص : 52- 53.

- و المؤسسات على حد السواء لاستثمار و طلب رؤوس الأموال وهو ما يشجع على جلب الاستثمار الأجنبي باعتبار أن المعلومات المقدمة تكون لها أهمية كبيرة من داخل و خارج الجزائر.[1]

ثانيا : أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات:

يشير مفهوم حوكمة المؤسسات إلى " مجموعة القوانين و القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة و حملة الأسهم و أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من جهة أخرى."

و مفهوم حوكمة المؤسسات هو تعبير واسع يتضمن القواعد و الممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات لقراراتها و الشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها ، و مدى المسائلة التي يخضع لها مديرو رؤساء تلك الشركات و موظفوها و المعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين و الحماية التي يقدمونها للمساهمين، الذين هم بحاجة للحصول على المعلومات المنظمة و التي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة و بدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

كما يتضمن مفهوم حوكمة المؤسسات موضوعات خاصة بقانون الشركات و قوانين الأوراق المالية و قواعد قيد الشركات بالبورصة داخل كل بلد و المعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة و قوانين مكافحة الاحتكار و قوانين الإفلاس و عدم الملاءة المالية.

و لا شك أن استعمال و تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف أساسا إلى جلب المستثمرين والحفاظ على ثقفتهم في الأسواق المالية نظرا لما تفرضه من شفافية على المؤسسات التي تقدم حساباتها لمساهمين.[2]

المطلب الثالث : مكونات النظام المحاسبي المالي و أهدافه

أولا : مكونات النظام المحاسبي المالي :

1/ مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي : يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها حيث تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة وهي :

- الشركات الخاضعة للأحكام القانون التجاري ؛
- التعاونيات ؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة ؛
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي ؛
- وحسب المادة 02 يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية ، وحسب المادة 05 يمكن للكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها

---

[1] المرجع نفسه ، ص ص : 62- 63.

[2] ا بوداع لمياء ، المرجع السابق ذكره ، ص : ،ص:62.

وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط.[1]

2/ مبادئ النظام المالي المحاسبي: وهي مثمتلة في المبادئ المحاسبية الأساسية التالية:

- **مبدأ السنوية :** تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية متكونة من 12 شهرا بغض الإشارة إلى أن هناك حالات استثنائية حيث قد تكون الدورة المالية أقل أو أكثر من 12 أشهر مثلا في بعض القطاعات الزراعية؛
- **مبدأ استقلالية الذمة المالية :**يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية و قانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها؛
- **مبدأ (المداومة) الطرق المحاسبية :** بموجب هذا المبدأ الحفاظ و المداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخرى؛
- **مبدأ الكلفة التاريخية :**يقرأ مبدأ الكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو تكلفة إنتاجها؛
- **مبدأ عدم المقاصة :**ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم أو بين الإيرادات و الأعباء إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونا أو إجراء اتفاقية؛
- **مبدأ الوحدة النقدية :**يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقييم القوائم المالية بالعملة الوطنية أو في حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقط عند النظام المحاسبي المالي طرق لمعالجتها؛
- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة :**يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية و عدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية لمخالفة هذا لمصداقية المحاسبة؛[2]
- **مبدأ الاستمرارية :**يفترض أن تزاول المؤسسة نشاطها بصفة مستمرة ودائمة؛
- **مبدأ ثبات وحدة النقد؛**
- **مبدأ الصورة العادلة؛**
- **مبدأ تغليب الو اقع الاقتصادي على الشكل القانوني :** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني ، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب الظاهر القانوني ، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية؛
- **مبدأ الحيطة و الحذر.**[3]

---

[1] حيدوسي بشرى ، مرجع سبق ذكره ، ص : 40.

[2] لخضر علاوي ، نظام المحاسبة المالية ، الورقة الزرقاء ، 2010 ، الجزائر ، ص : 14.

[3] شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ،ص : 31.

3 /تنظيم الحسابات المجمعة (تنظيم المحاسبة):

لم تحدد المعايير المحاسبية الدولية تنظيم معين للحسابات مجمعة للاعتماد عليه و بالتالي يمكن أن يختلف تنظيم الحسابات المجمعة ما بين الدول أو القطاعات أو المؤسسات و يمكن أن نميز بين نوعين هما:

3-1 التنظيم المركزي للحسابات المجمعة:

نقصد بالتنظيم المركزي التحكم الشامل للمصلحة المختصة بالتجميع، في عمليات التجميع، و ذلك باستعمال معطيات كل شركة مجمعة انطلاقا من نتائجها لنهاية بمعنى أنها تضم مجمل العمليات المتعلقة بالتجميع و ذلك وفق مراحل متتالية محصورة أولا في عملية إحصاء المساهمات التي تقوم بها الشركة الأم بغرض معرفة الصورة الحقيقية للمجمع و مكوناته، تحليل الأسهم و تصنيفها، سواء كانت أسهم ذات أولوية في تحصيل الأرباح دون حقوق التصويت، أم أسهم ذات أولوية في حقوق التصويت كما يجب الإطلاع على كل التغيرات التي قد تنجم في المجمع خاصة تلك المتعلقة بحركية و العناصر المكونة له، وفي عملية جمع المعطيات حيث من خلال هذه المرحلة تقوم الشركة الأم المعنية بتجميع الحسابات بعملية جمع الوثائق الضرورية للتجميع، و هذه الوثائق تحتوي على عدة معطيات تستخدم عند بدأ عملية التجميع، و تتمثل هذه الوثائق في الميزانية خاصة بكل شركة مجمعة، معلومات متعلقة بسندات الشركات،التغيرات الحاصلة في رؤوس الأموال، التفاصيل المتعلقة بالعمليات الداخلية للمجمع

معطيات متعلقة بالمعالجات و الإستبعادات.

3- 2 التنظيم اللامركزية للحسابات المجمعة :

نقصد بالتنظيم اللامركزية قيام مصلحة التجميع بمجموعة من الإجراءات التحضيرية تسمح للمصالح المختصة من تسهيل عملية التجميع و التقليل من حجمها[1].

إن هذه العمليات التحضيرية التي تباشرها الشركة الأم تكون وفق قواعد تقنية، من خلال الاعتماد على قواعد التقسيم و التقييم للمجمع، و بعدها تقوم بأخذ المعطيات اللازمة بعد التدقيق و الفحص في سبيل تجميع حسابات كل شركة داخلة في نطاق التجميع.

كما أن التنظيم اللامركزية للحسابات يهدف إلى ما يلي :

- تسريع وتيرة إنتاج الحسابات مجمعة و ربح الوقت بالنسبة للمصلحة المختصة بالتجميع؛
- التحسين من جودة الحسابات المجمعة ؛
- تشكيل ارتباطات بين المصالح المعنية وتحقيق التطابق بين أعضاء المجمع.

4/ تغيير التقديرات والطرق المحاسبية:

تسمح المادة 37 بتغيير التقديرات المحاسبية والطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها هو تحسين نوعية الكشوف المالية .كما تضيف المادة 38 أن تغيير التقديرات المحاسبية يرتكز على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة تسمح بتقديم معلومات مالية أكثر موثوقية.

---

[1] الطيب مداني ، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2015 ، ص : 80-81.

والمادة 39 التي تربط تغيير الطرق المحاسبية بتغيير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان.

5/ دليل الحسابات(المخطط المحاسبي) وقواعد سيره:

قد ترجمت التوجهات السابقة من خلال إصدار دليل الحسابات الجديد والذي يختلف اختلافا جذريا عن ا لمخطط المحاسبي السابق، من حيث هيكل ومضمون قائمة الحسابات، وقواعد سيرها، فمن حيث الهيكل ودليل الحسابات الجديد) المخطط المحاسبي (يقسم الحسابات إلى عشرة مجموعات) تسمى مجموعة الحسابات في نص قانون نظام المحاسبة المالية بالطبقات (سبعة منها مستعملة في المحاسبة المالية التي هي إجبارية على جميع المؤسسات الاقتصادية الوطنية ماعدا المنشأة الصغيرة التي تتم المحاسبة عليها وفق أحكام خاصة، والثلاثة مجموعات الأخرى تستخدم في محاسبة التسيير) المحاسبة الإدارية التي تركت حرية تطبيقها للمنشآت حسب حاجاتها للتسيير ، غير أن المحاسبة الإدارية تعتبر ضرورية من الناحية العملية لتكميل دور المحاسبة المالية خاصة ما يتعلق بمحاسبة التكاليف (المحاسبة التحليلية)لاسيما في المنشآت الإنتاجية التحويلية لتحديد تكاليف الإنتاج للسلع الخدمات المنتجة بطريقة علمية و موضوعية.

وتثمثل حسابات المحاسبة المالية في سبعة مجموعات تقسم بدورها إلى مجموعتين حسابات الحصيلة (الميزانية) وحسابات النتيجة(حسابات التسيير) التي تشمل مجموعتين (المجموعة 6 حسابات الأعباء؛ المجموعة 7 حسابات المنتجات).[1] أما حسابات الحصيلة (الميزانية) تشمل خمسة مجموعات وهي (المجموعة1 حساب رؤوس الأموال، المجموعة 2 حساب التثبيتات،المجموعة3حسابات المخزونات والمستحقات،المجموعة 4 حسابات الأطراف الأخرى،المجموعة 5 الحسابات المالية).

6/ القوائم المالية : القوائم المالية يعرفها جون فرنسوا دي روبر (jean Fraçois des Robert) وفرنسوا ميشان (François Méchin) وهيرفي بيوتر (Hervé Puteaux) بأنها : مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية ، غير قابلة للفصل فيما بينها ، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية و الأداء و التغير في الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.[2] وتعرف أيضا : بأنها الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة و التي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على الخطر الرئيسي المؤثر على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.[3]

و مما سبق ذكره يمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): مكونات النظام المحاسبي المالي.

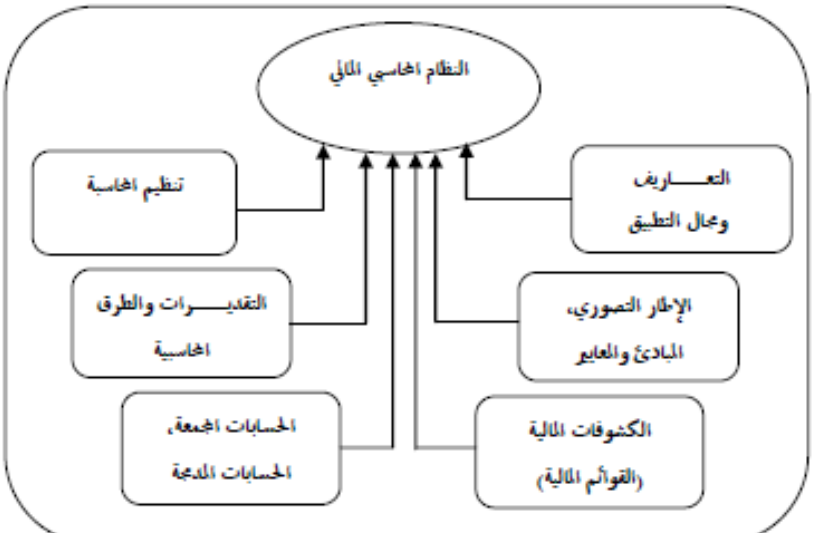

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادرر في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، ص 6.

إن مستخدمي القائمة المالية هم كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي و يتولى سنويا إعداد كشوف مالية.[1] ويشمل هذا الاستخدام كل من المستثمرون، الموظفون، المقرضون، الموردون الدائنون التجاريون الآخرون، العملاء، الحكومات ووكلائها و مؤسستها، الجمهور أما ما يخص إعداد عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي فهو من أهم الأهداف المحاسبية المالية وهي تشتمل على **الميزانية التي** تتضمن (الأصول الغير جارية و الأصول الجارية) و الخصوم المكونة من (الأموال الخاصة الخصوم الغير الجارية و الخصوم الجارية) وحسابات النتائج المقسمة إلى (المنتجات و الأعباء)،وجدول تغيرات رِؤوس الأموال الخاصة و الملاحق[2] ،إضافة إلى قائمة التدفقات النقدية التي لا يتم إعدادها من ميزان المراجعة بعد التسوية ، فالقائمة تتطلب معلومات تفصيلية تتعلق بالتغيرات في أرصدة الحسابات التي حدثت بين فترتين زمنيتين وعلى ذلك فإن ميزان المراجعة سوف لا يعطي هذه البيانات الضرورية أضف إلى ذلك أن قائمة التدفقات النقدية تتعامل مع المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية ،

و يترتب على ذلك أن أساس الاستحقاق المحاسبي لا يمكن استخدامه في إعداد قائمة التدفقات النقدية، كما أن المعلومات المطلوبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تأتي من ثلاثة مصادر هي : الميزانية العمومية المقارنة و قائمة الدخل عن الفترة الحالية و معلومات إضافية [3]،كما أنها تشمل (أنشطة تشغيلية و أنشطة استثمارية و أنشطة تمويلية) ويقرر القرار الوزاري رقم (232)أن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو إتاحة المعلومات عن المتحصلات و المدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية ، فإذا استحدثت المعلومات الواردة في هذه القائمة و في القوائم المالية الأخرى فإنها سوف تساعد المساهمين و المستثمرين و الدائنين و غيرهم في التعرف على الأتي :

---

[1] مصطفى طويل ، النظام المحاسبي و المالي الجزائري ، دار الحديث للكتاب ، 2010، الجزائر ، ص : 51.

[2] عمر بن عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 32.

[3] مسعد محمود الشرقاوي ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء 1، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 ، ص : 303 – 304.

- مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة و مدى قدرتها على الوفاء بالالتزاماتها و توزيع أرباح و مدى احتياجها لتمويل خارجي ؛
- أثار التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية على المركز المالي للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية ؛
- إيضاح أسباب الاختلاف بين نتيجة العام و بين صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاط الجاري.[1]

ولإعداد و تقييم الكشوف المالية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الإطار التصوري لنظام المحاسبة ، هذه الكشوف المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط و التلخيص و الهيكلة.

يتم إظهار معلومات على الكشوف المالية بطريقة دقيقة تتمثل هذه المعلومات فيما يلي :

- تسمية الشركة ، الاسم التجاري ، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية؛
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة) ؛
- تاريخ الإقفال ؛
- العملة التي تقدم بها و المستوى المجبور ؛

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان وهي :

- عنوان مقر الشركة ، الشكل القانوني ، مكان النشاط و البلد الذي سجلت فيه ؛
- الأنشطة الرئيسية ، وطبيعة العمليات المنجزة ؛
- اسم الشركة الأم و تسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء ؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة ؛ [2]
- وتضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان ، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية و يجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان.[3]

ثانيا : أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف اختيارات المهنيين والمستثمرين، ويساهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعدها في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي :

---

[1] محمد عباس بدوى ، الأميرة ابراهيم عثمان ، تطور الفكر المحاسبي بين النظرية و التطبيق ، دار الكتب والوثائق القومية ،مصر ، 2012 ، ص: 332

[2] سليم بن رحمون ، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم النسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2013، ص 104، 105.

[3] مصطفى طويل ، مرجع سبق ذكره ، ص : 51.

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقييم عناصر الميزانية وفق لمبدأ الصورة الوافية والعادلة[1].

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، ويمكن ايجا زها فيما يلي:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بموضوعية ومصداقية؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية[2] ،لأنها تهدف إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي و نتائج الأعمال و التغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية إضافة إلى أنها تظهر نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها و تساعد في محاسبة عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة و محاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة إذا كان هناك التنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.[3]

---

[1] عون وردية ،دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومة المالية ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أكلي محند ولحاج ،الجزائر ، 2015 ، ص : 32 – 33.

[2] بوخالفة حفيظة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 41 – 42.

[3] شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، ص : 185.

المبحث الثاني : متطلبات تقنيات النظام المحاسبي المالي

يهتم نظام المعلومات في أية مؤسسة اقتصادية في إنتاج وتقديم و توصيل المعلومات لكل الجهات التي يمكن أن تستخدمها وتستفيد منها ، سواء كانت هذه الجهات من داخل المؤسسة الاقتصادية أو من خارجها ، علاقة هذه الجهات بالمؤسسة اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن نظم المعلومات في بداياتها كانت تركز بالدرجة الأساس على الجهات الخارجية نتيجة لاعتبارات قانونية على الأكثر، ولكن في الوقت الحاضر فإن التركيز قد ازداد نحو تقديم المعلومات لخدمة الجهات الداخلية فضلاً عن الجهات الخارجية نظرا لتعدد هذه الجهات وتشعب العلاقات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها ، وكذلك حاجتها الأكثر إلى التقارير الدورية وغير الدورية واستخداماتها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ في داخل المؤسسة اقتصادية.

لكي يمكن تطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، لا بد من تواجد بعض المتطلبات الأساسية والتي يمكن أن تشمل أساسا على ما يلي:

المطلب الأول : الحاجة إلى قاعدة بيانية مركزية

تعرف قاعدة البيانات على أنها مجموعة من الملفات المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منطقية و مخزونة بطريقة منظمة تسهل وصول البرامج التطبيقية إليها بهدف معالجة البيانات و يمثل وجود قاعدة البيانات ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية أمرا هاما,حيث أن ذلك يساعد على تحقيق الفوائد الآتية:

- تحتوي قاعدة البيانات المحاسبية على كافة البيانات التي لها علاقة بكافة أنشطة الوحدة الاقتصادية التي تقوم بها الإدارات و الأقسام المختلفة فيها، مما يؤدي إلى سهولة الوصول إلى أي بيانات ينبغي معالجتها بصورة سريعة ؛
- إن وجود البيانات ضمن قاعدة البيانات بصورة موحدة (مركزية) سوف يؤدي إلى تقليل تكرار عملية حفظ البيانات (في حالة تعدد وجودها ضمن ملفات مستقلة)، الأمر الذي يساهم أيضا في تخفيض تكاليف حفظ البيانات نظرا لعدم الحاجة إلى تكرار الملفات ذات البيانات المتشابهة؛
- المساهمة في تحقيق حالة التكامل بين النظم الفرعية للمعلومات في الوحدة الاقتصادية من خلال إمكانية إمداد و تبادل البيانات فيما بينها من خلال مصدر موحد متمثل بقاعدة البيانات الأمر الذي يساهم في تقليل الوقت و الجهد المبذول في ذلك؛
- سهولة تجميع البيانات و معالجتها من قبل المستخدمين (خاصة من داخل الوحدة الاقتصادية) الأمر الذي يساهم في تقديم المعلومات (المخرجات) بسرعة و بالتالي زيادة كفاءة القرارات التي يمكن أن تتخذ بناءا عليه؛[1]

ويشير MOSCOVE إلى أهمية وجود قاعدة بيانات واسعة و موحدة مركزية نتيجة حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى دمج و تكامل كافة وظائفه وفقا للنظرة المعاصرة و بذلك فإن هذه الحاجة سوف تزداد من خلال النظرة المتطورة لضرورة تكامل نظم المعلومات والتي يمثل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية أحد أهم

---

[1] قاسم و اخرون ، نظام المعلومات المحاسبية ؛ كلية الحدباء ، العراق ، 2003 ، ص: 26 ،27.

مجالاتها.[1] ويمكن تحديد قاعدة البيانات المركزية للنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية على الشكل الأتي:

الشكل رقم(1-2): متطلبات نظام المعلومات الإداري.

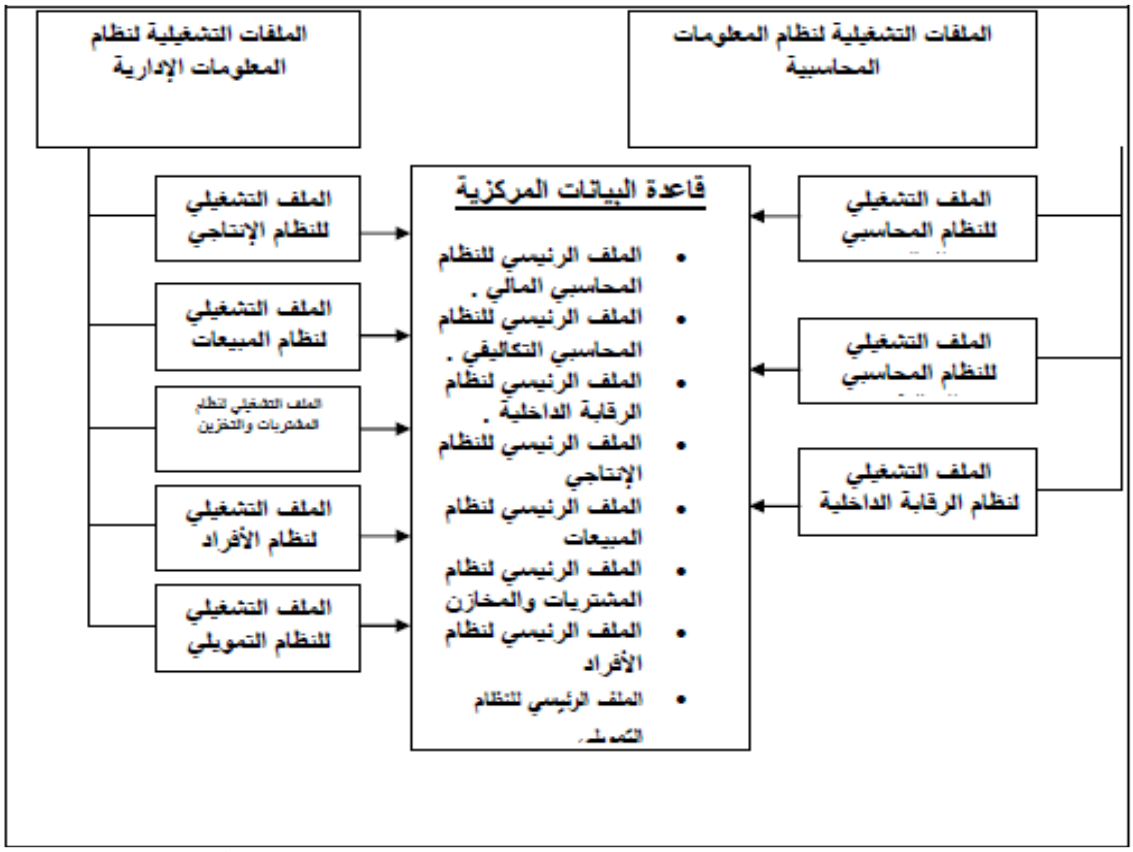

ط5،

إجعة

الداخلية اليدوية و مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات و الجدول يوضح ذلك [2]:

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف و الاتفاق بين المراجعة الداخلية اليدوية و مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.

الإتفاق	الإختلاف
1-لايوجد احتياج لمعايير ومبادئ مراجعة جديدة,فالمبادئ المعمول بها هي نفسها للاحتياج لتغيرها.	1-هناك تطوير لبعض إجراءات المراجعة.
2-العناصر الأساسية لنظام مراجعة داخلية جيدة تبقى كما هي مثل تحديد جيد للمهام.	2-هناك اختلاف في أساليب الحصول على مراجعة داخلية جيدة.
3-هناك اختلاف في الدراسة والتقييم التي سوف نتبعها في المراجعة الداخلية ومن أهم الاختلافات هي تحويل الأفراد القائمين على العمل إلى أسلوب جديد	3-الأهداف الرئيسية لدراسة و تقييم المراجعة الداخلية لازالت كما هي وهو تقديم الأدلة و الرأي و تحديد الأسس التي ستقوم عليها الاختبارات و الفحص و الجداول

[1] بوفروعة سفيان ، نظم المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ،2012 ، ص : 58.

[2] عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية و المحاسبية، الجزء ،2 الطبعة 4، مركز الضرائب المهنية للإدارة، مصر، ص:12.

لعملية التشغيل.	الزمنية.

المصدر : عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية و المحاسبية ، الجزء 2، الطبعة 4، مركز الضرائب المهنية للإدارة، مصر، ص: 12.

ثانيا : كيفية استخدام الحاسوب في المحاسبة:

بمأن شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الحاسوب قد أشاروا إليها من خلال إصدار قانون رقم 09- 110 مؤرخ في 11 ربيع ثاني عام 1430الموافق ل7أفريل سنة 2009و نوجزها فيما يلي :

- يجب مسك المحاسبة عن طريق نظام الحاسوب وفق المبادئ المحاسبية المعمول بها وأحكام هذا المرسوم ؛
- يجب أن تعرف إصدارات نظام الحاسوب و ترقم و تؤرخ عند إنشائها بواسطة وسائل توفر كل الضمان في مجال الإثبات ؛
- كما يطبق طابع عدم الشطب أو تصحيح التسجيلات المفروض في المحاسبات اليدوية في المحاسبات الممسوكة عن طريق نظام الحاسوب في شكل إجراء التصديق لكل الفترة المحاسبية, الذي يمنع كل تعديل أو حذف لتسجيل مصادق عليه؛
- يجب على الكيان إعداد ملف يبين الإجراءات و التنظيم المحاسبي بشكل يسمح بفهم نظام المعالجة و مراقبة كما يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المستعمل على ملف يحتوي على الشكل و الخاصيات التي يمكن طبعها أو توفيرها على الشكل الإلكتروني, كما يجب على الكيان المستعمل للبرنامج المعلوماتي أن يكون لديه تعهد من طرف معهد البرنامج المعلومات؛[1]

ثالثا: العلاقة بين النظام المحاسبي و الحاسب الإلكتروني:

يمكن توضيح العلاقة بين كل من المحاسب و الحاسب الإلكتروني في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): علاقة النظام المحاسبي المالي بالحاسب الإلكتروني

ركائز العلاقة الوظيفية	دور المحاسب	دور الحاسب الإلكتروني
تخزين المعلومات المحاسبية للرجوع إليها	القدرة على تخزين قدر معقول منها في ذهنه تختلف من محاسب لأخر	القدرة على تخزين المعلومات المحاسبية الضخمة لرجوع أي محاسب إليها.
القيام بعمليات القيد والترحيل	القدرة على القيام بهذه العمليات في حدود فهم معين للمحاسب ولهذا تختلف النتائج من محاسب لأخر.	القدرة على القيام بهذه العمليات وفقا لبرنامج محددو يتفق عليه مسبقا وبذلك لا يختلف النتائج و التطبيق

[1] بروبة إلهام ، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ص : 106.

القدرة على التفكير و الابتكار و مزج علم المحاسبة بالعلوم الأخرى	قدرة المحاسب وفقا لقدراته العلمية و العملية على القيام بهذه الوظيفة.	لاتوجد لديه القدرة على ذلك.

المصدر: بروبة إلهام، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص: 106.

إن استخدام الحاسوب باعتباره أحد وسائل تقنيات المعلومات يمكن أن يساهم في معالجة البيانات التي يتم التعامل معها من قبل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الآتية :

- **نظم معالجة البيانات** : وهي النظم التي تقوم على استخدام الحاسوب في معالجة البيانات عن عمليات المؤسسة,مثل : عمليات الإنتاج,التمويل و الإيرادات, المصاريف,من أجل تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية من حيث أنها تمثل المجال العلمي الذي يحاول التوصل إلى أحسن الطرق و الأساليب المتاحة لمعالجة البيانات بطريقة منظمة ومنطقية ويتصل بجمع و ترميز وتنظيم وفرز ومقارنة البيانات [1].

- **نظم دعم القرارات** :حيث تحتوي نظم دعم القرار بالإضافة إلى البيانات و المعلومات, على إجراءات وبرامج تعمل على معالجة البيانات و المعلومات في نماذج : صفوف الانتظار,المسار الحرج,البرمجة الخطية.. الخ من أجل تقديم المعلومات بالشكل الذي يمكن من استخدامها مباشرة في عملية صنع القرار.

- **النظم الخبيرة :**

تعد النظم الخبيرة من النظم المهمة في مجال الذكاء الاصطناعي، فهي نتاج العقل الإنساني أي مزج بين استخدام التقنية التي تستند على حقول عديدة كالهندسة و الرياضيات وكذلك تطبيقات عديدة في إدارة الأعمال,أي أن لهذه النظم دور مهم في تقديم حلول للمشكلات الإدارية بالإستاد على المعرفة حيث إن هذه النظم تميزت في أسلوب تنفيذ الأعمال من خلال تغير طريقة تفكير الفرد في حل المعرفة حيث إن هذه النظم تميزت في أسلوب تنفيذ الأعمال من خلال تغيير طريقة تفكير الفرد في حل المشكلات,لذا فإن النظام الخبير يعد بمثابة نظام له قدرة عالية على إنتاج الأفكار المبدعة و الحلول العملية للمشكلات الصعبة و المعقدة فضلا عن أنه نظام يستخدم لتوثيق المعرفة و الخبرة الإنسانية,ودعم عمليات صنع القرارات شبه المهيكلة وغير المهيكلة.[2]

المطلب الثالث : الحاجة إلى مجموعة أفراد مؤهلين :

يجب أن يلعب المحاسبون المهنيون بمختلف نشاطاتهم في دورهم في بناء المجتمع و العمل على خدمة المصلحة العامة,وذلك عن طريق تقديم أفضل أداء مهني للمحافظة على ثقة المجتمع من خلال الالتزام بالمبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنة و العمل على تجنب ما يهدد التزامهم بهذه المبادئ.

---

[1] بوفروعة سفيان، مرجع سبق ذكره، ص:69 – 7.

أولا : المبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنة لكافة المحاسبين المهنيين

1/ النزاهة :يجب أن يكون المدقق أمينا و صادقا في أداء خدماته المهنية و التجارية ويتضمن ذلك ألا يرتبط اسم المحاسب المهني ببيانات مالية مضللة أي يحتوي على معلومات خاطئة أو حذفت منها بيانات ومعلومات هامة للمستخدمين.

2/ الموضوعية: يجب أن يكون المدقق عادلا لا يسمح بالتحيز أو تعارض المصالح أو تأثير الآخرين لتجاوز حكمه المهني أو التجاري.

3/ الكفاءة المهنية و العناية اللازمة :يجب أن يؤدي المحاسب الخدمات المهنية (كمحاسب أو مدقق) بشكل مستمر بكل اجتهاد وعناية وكفاءة بشكل يضمن حصول صاحب العمل أو العميل على خدمات مهنية عالية الجودة وهذا يتطلب تطبيق المعرفة و المهارة المهنية بشكل صحيح.وتقسم الكفاءة المهنية إلى مرحلتين :

4/ الحصول على الكفاءة المهنية : حيث أن بلوغ الكفاءة المهنية يتطلب مستوى عالي من الثقافة وتعليم أكاديمي ومهني متخصص في الموضوعات المتعلقة بالمهنة,ثم الخبرة العملية ويمكن ذكر قواعد التأهيل المهني في العناصر التالية :

- يجب ألا يقوم المراجعون الداخلون إلا بالأعمال التي يمكنهم القيام بها بكفاءة مهنية توفر لديهم المعرفة و المهارات و الخبرة اللازمة للقيام بها؛

-يجب على المراجعين الداخليين القيام بخدمات المراجعة الداخلية بما يتفق و المعايير المهنية للمراجعة الداخلية ؛

- يجب على المراجعين الداخليين السعي دائما و بصفة مستمرة لتحسين كفاءتهم و فعاليتهم وجودة الخدمات التي يقدمونها.[1]

5/ المحافظة على الكفاءة المهنية :

تتطلب المحافظة على الكفاءة المهنية المتابعة المستمرة للتطورات المهنية في مهنة المحاسبة و التدقيق و الحقول ذات العلاقة بما في ذلك الإصدارات المحلية و الدولية و يتضمن ذلك مسؤولية المحاسب المهني أن يتبنى برنامجا خاصا مصمما لضمان متابعة التطورات المهنية و إيصالها بشكل منظم للمحاسبين الذين يعملون تحت سلطته.

6/ السرية :

يجب أن يحترم المدقق سرية المعلومات التي تصله أثناء أداء واجباته المهنية و أن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات بدون تفويض محدد و صحيح إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها ويتضمن ذلك أن لا يستخدمها لتحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة من خلال الإفصاح عنها للغير.

ويقوم المحاسب المهني بالتأكد أن العاملين تحت سلطته أو الذين يقدمون له المساعدة و المشورة ملتزمون بمبدأ السرية. ويستمر واجب السرية حتى بعد انتهاء العلاقة بين المحاسب المهني و العميل أو صاحب العمل.

7/ السلوك المهني :

---

[1] حسين يوسف القاضي و أخرون ، التدقيق الداخلي ، كلية الإقتصاد ، دمشق ، 2008، ص: 162.

يجب أن يلتزم المحاسب المهني بالقوانين و المتطلبات المهنية ذات الصلة و يمتنع عن أي سلوك قد يسيء إلى سمعة المهنة. فلا يجوز له مثلا أن يروج لنفسه أو لأعماله بإبداء مواصفات و مؤهلات وقدرات غير صحيحة أو أن يسيء للزملاء الآخرين في المهنة.[1]

ثانيا : العلاقات الإنسانية و مهارات التعامل

يتطلب التدقيق الداخلي أفراد مهنيين لديهم مهارات اتصال جيدة, و كل فرد يتم اختياره يجب أن يكون قادرا على التعامل مع الآخرين و قادرا على التفاعل مع الأفراد في المستويات المختلفة في المنشأة.

ومن هنا فإنه بالرغم من حتمية التأهيل المهني والفني للمدقق الداخلي, فإن ذلك لا يعتبر كافيا فقط بدون مهارات الاتصال و الامتلاك لفن التعامل مع الآخرين و ليس أدل على أهمية العامل الإنساني في نجاح أي عمل من أن معايير الأداء لهذا العمل يضعها أشخاص و ينفذها أشخاص أيضا, ويقوم أشخاص بالمحاسبة و التدقيق على التنفيذ,ومن هنا نجد أن هناك عامل مشترك بين هذه المجموعات الثلاثة ألا وهو العامل الإنساني الذي لا يمكن إغفاله إذا أريد لهذا العمل أنه يتم بنجاح.

فالعلاقات الإنسانية الناجحة أمر حيوي لخلق الشخصية المهنية وأن إهمال هذه المظاهر و العلاقات السلوكية يعرض المدقق للخطر لأن وجود التدقيق للمساعدة في حل المشاكل و ليس في خلق مشاكل جديدة.

إن اعتقاد الأفراد إن المدقق يقوم بدور المحقق أو رجل البوليس في تقييد الأخطاء يجعلهم في حالة نفور من هذا المدقق مما ينعكس أثره على إدارة الأعمال, وفي الشائعة في معظم أعمال التدقيق تجاه المدققين لذا يبقى تخلص المدقق من تلك الصفة التي لصقت به "رجل بوليس أو المحقق" أن يقنع العاملين في المنشأة إن وجوده هو لمساعدتهم في رفع كفاءة أدلة الأعمال المنوط بهم وأن الهدف تعاون الكل في سبيل الوصول إلى أقصى درجة الكفاءة و الكفاية من خلال :

- بذل الجهد لتفهم مشاكل الأشخاص قيد التدقيق من خلال سؤالهم عن المشاكل التي يمكن أن يساعدهم في حلها؛
- تقديم الملاحظات التي تتعلق بالإجراءات ليعود على من يدقق عليهم ببعض الفوائد ؛
- البعد عن التعالي بين العاملين ومحاولة تهيئة الجو المناسب لعلاقات تعاونية وتنمية الوعي بأن الكل يعمل لخدمة أهداف المنشأة و الالتزام بالمقولة عامل الناس كما تود أن يعاملوك ؛
- اكتساب المدقق مهارات الاتصال و القدرة على الإقناع تعتبر عاملا أساسيا بالنسبة للتدقيق.[2]

خلاصة:

---

[1] جمال طرايرة ، محاسب دولي عربي قانون معتمد ، جزء 3،مجمع دولي عربي للمحاسبين ، عمان ، 2013 ، ص : 6 – 7.

[1] خلف عبد الله الواردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الأردن الطبعة الأولى، 2006 ، ص 281 – 282.

من خلال عرضنا لهذا الفصل و الذي كان يتمحور حول محاولة الإلمام بعناصر الإطار العام للنظام المحاسبي المالي و التدقيق الداخلي تبين لنا ما يلي :

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى التغير في العادات و الممارسات المحاسبية السابقة ويؤثر على الوظيفة المالية و المحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين و التدريب على النظام المالي الجديد إلا أنه من ناحية أخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي ثماره وهو يطبق في المؤسسات تفتقر إلى موارد بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة و مؤهلة لتطبيق هذا النظام لاسيما افتقارها إلى مسيرين يعطون الأهمية البالغة من الشفافية والدقة و الإفصاح عن المعلومة المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام لوسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة في بعض المؤسسات.

كما يعتبر هدف التدقيق الداخلي من دراسته و تقييم نظام الرقابة الداخلية هو تحسين و تعديل الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة ويهدف بالدرجة الأولى إلى السهر على حماية أصولها و ممتلكاتها من الضياع و الإهمال، وذلك بمرافقة منفذي الرقابة في تنفيذ المهام و المسؤوليات المتعلقة بها، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل و الأدوات و تقديم النصائح و التعديلات حول العمليات التي تمت مراجعتها، بتكليف من الإدارة أو بقوة القانون.

الفصل الثاني :

تمهيد

لقد عرف التقليل من الإجراءات اليدوية المعتمدة على الورق من خلال مساهمة أجهزة الكمبيوتر بدخولها عالم المؤسسة فقد استخدمت المؤسسات الضخمة في السبعينيات القرن العشرين أنظمة تبادل البيانات الكترونيا لإرسال وتبادل المعلومات عبر الشبكات الخاصة ، وشكل ظهور الانترنت حلول مناسبة لإيجاد شبكات اقتصادية و فعالة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وتدمج الانترنت بين الشبكة المحلية و العديد من موارد الكمبيوتر و التي تخص أنظمة إدارة المعلومات داخل المؤسسة.

إن التطبيقات الفعلية للأنظمة الإدارية في المؤسسة يتخذ منحنى تطبيقي أكثر منه نظري إذ أننا نلتمس هذا التطبيق أساسا من خلال تكوين الأفراد ذوي الكفاءة لممارسة أعمالهم بمهارة عالية تتوافق و التطورات المتسارعة في الأجهزة المعلوماتية، كما تعتبر أساليب تطبيق تقنيات النظام المالي المحاسبي ضمن النظم الإدارية في المؤسسة الاقتصادية يخدم بشكل كبير عملية التدقيق الداخلي وفي الفصل سنتناول بالتفصيل متطلبات تفعيل التدقيق الداخلي باستخدام تقنيات النظام المالي الفعالة.

المبحث الأول : عموميات حول التدقيق الداخلي

لقد تعددت الآراء حول طبيعة التدقيق الداخلي كأحد أنواع التدقيق, فالبعض يعتبره أسلوب علمي, وآخرون يعتبرونه وظيفة إدارية بحتة, أو نشاط علمي مستقل, إلا أن فهم ماهية التدقيق الداخلي يقتضي معرفة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها, و الدور الذي يؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية في المؤسسة, وذلك بالاستناد إلى تعاريف التدقيق الداخلي المقترحة من قبل الهيئات المتخصصة و الباحثين.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

أولا : لمحة تاريخية حول التدقيق الداخلي

لقد برزت حاجة المؤسسات إلى التدقيق الداخلي نتيجة لتطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية, فقد ظهر التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1929والتي أدت إلى انهيار البورصات, و لتفادي هذه الأزمات ألزم المشروع الأمريكي أن تكون حسابات المؤسسة المسعرة في البورصة مراقبة من طرف مدقق خارجي, وبالتالي أصبح واجبا على الشركات التعامل مع مكاتب التدقيق الخارجي, حيث أن هذه الأخيرة قامت برفع أسعارها نظرا لزيادة المعاملات, مما دفع الشركات تدريجيا إلى تعيين مدققين داخليين يتقاضون أجرة من المؤسسات, ولهم نفس مهام المدقق الخارجي. وكانت مهمة التدقيق الداخلي آنذاك تقتصر على التأكد من مدى صدق البيانات و إثبات الوضعية المالية للمؤسسة, والتي تعرف حاليا بالتدقيق المالي والمحاسبي [1]. والمتتبع لتاريخ تطور التدقيق يلاحظ تعدد وتنوع أشكال و مجال التدقيق فقد انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعب و ضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم و أوسع لإجراء وسائل إيصال الإنتاج. يرجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي بإنشاء معهد المدققين الداخليين (IIA)في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941.و هذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي،حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي و اتساع نطاق الانتفاع بخدماته.و قد عمل المعهد على تدعيم و تطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة [2].كما أن هنالك مجموعة من العوامل التي أدت إلى التطور السريع للتدقيق الداخلي وزيادة الاهتمام به داخل المؤسسة وتفعيل دورها بشكل كبير ومن أبرز هذه العوامل ما يلي :

- انفصال الملكية عن الإدارة.
- اتساع حجم المؤسسات و تعقد أنشطتها وعمليتها.
- ظهور المؤسسات ذات الفروع و الشركات المتعددة الجنسيات.
- التقارير و القوانين التي صدرت في العديد من دول العالم, والتي أوصلت بتفصيل و تطوير دور التدقيق الداخلي في المؤسسات و نذكر منها :

صدور قانون ساربان أوكسلي عقب إعلان إفلاس شركة وورلدكوم و أنرون للطاقة, مما دفع الكونغرس الأمريكي إلى سن هذا القانون الذي إعتبر من جهة نظر الكثير من الباحثين أهم داعم لوظيفة التدقيق الداخلي.

---

[1] صالحي محمد, التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة,الطبعة1,مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, عمان 2016,ص65-66

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره ، ص 30 ، 31

بالإضافة إلى تقرير لجنة بازل حيث أبرز بضرورة إنشاء تدقيق داخلي و التي تتمتع بالاستقلالية و الحيادية و يجب تقديم تقرير لمجلس الإدارة [1].

حيث تم في عام 1947إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي صادرة عن (IIA)معهد المدققين الداخليين. و في عام 1957تم إصدار أول قائمة معدله لمسؤوليات التدقيق الداخلي.

عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي:على أنه مراجعة (review) للأعمال و السجلات ، تتم داخل المنشاة بصفة مستمرة أحيانا و بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض و يختلف نطاق و أهداف التدقيق الداخلي كثيرا في المنشاءات المختلفة و قد تميز و خاصة في المنشاة الكبيرة للأمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

و تعتبر أحد الجهود الفعالة لمعهد التدقيق الداخلي على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي. حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة و اقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي ، و في عام 1977 انتهت اللجان من أعماله و قدمت تقريرا بنتائج دراستها ، و تم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع و الثلاثين في سان فرانسيسكو عام 1978 و بحق فإن هذه المعايير التي تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة و روادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي و الجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة و بزوغ مهنة جديدة [2].

و عرف التدقيق الداخلي حينها : على أنه وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشائها داخل المنشاة لفحص و تقويم أنشطتها المختلفة و هدف التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية و ذلك بتزويدهم بالبيانات المعلومات التحليلية و عمل الدراسات و تقديم المشورة و التوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تدقيقها.

عام 1988و في الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح و المعايير المحاسبية و معايير التدقيق للعمل بها اعتبارا من 1998/9/1 و المتضمن الاستجابة و المواكبة لتطور التدقيق الداخلي و الطلب من الشركة المساهمة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة لتشرف على التدقيق الداخلي.

وفي عام 1996تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صدر عن (IIA) تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي في عام 1999من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه نشاط نوعي و استشاري و موضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة و تحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات الموضوعية و اقتراح التحسينات اللازمة إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

و في عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي و تم تعريفه على أنه نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشاة و لتحسين عملياتها.وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم و دقيق لتقييم و تحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة و التوجيه (التحكم).[3]

ثانيا : مفهوم التدقيق الداخلي

نلاحظ أن مفهوم التدقيق الداخلي موجود في كلمتين :

---

[1] صالحي محمد, مرجع سابق ذكره،,ص:65-66.

[2] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره : ص 30 ، 31.

[3] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره : ص ص: 32.

التدقيق :أصلها لاتيني مرافق للكلمتين (**Audio,Audire**)بمعنى استمع ، و معناها العام مستخدم في كل ما هو متعلق بإعطاء رأي أ و تحليل لحالة ما.

الداخلي : لأن التدقيق هنا منجز من طرف شخص من المؤسسة و هو مناظر للخارجي.

و بمأن مجال التدقيق الداخلي أصبح واسعا جدا فقد عرف التدقيق الداخلي على أنه :

وظيفة متعلقة بعملية التدقيق إذا كانت طبيعة المسؤوليات و الأنشطة الخاصة بوظيفة التدقيق الداخلي متعلقة بإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشأة ويتوقع المدقق الاستفادة من عمل المدققين الداخليين في تعديل طبيعة أو توقيت إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها أو الحد من نطاقها و في حال قرر المدقق أن وظيفة التدقيق الداخلي متعلقة بعملية التدقيق يتم تطبيق معيار التدقيق الدولي 610.[1]

كما يعتبر : وظيفة رقابية تمارس في المنشآت المختلفة, وهي تتبع الوظيفة الرقابية لإدارة المنشأة و تتأثر بأهدافها و تتطور بتطورها, وقد نشأت الحاجة إليها نتيجة لوجود ها كوسيلة تحقق مستقلة الحد من التلاعب و الأخطاء وبغرض حماية الأصول وزاد الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة وظهرت الحاجة إلى وجود التدقيق الداخلي باعتباره نشاط رقابة مستقل يساعد الإدارة على القيام بوظيفتها الرقابية بفاعلية و كفاءة, وذلك من خلال تقويم مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات وحماية الأصول و التحقق من دقة السجلات المحاسبية و اكتمالها وما يحتوي عليه من بيانات وتقويم كفاءة العمليات التشغيلية للمنشأة, وكفاءة العاملين فيها وأمانتهم.

وعرف التدقيق الداخلي حسب معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA) عام 1947 على أنه نشاط محايد يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية و المالية باعتبارها أساسا لتقديم خدمات وقائية للإدارة, وهي نوع من أنواع الرقابة التي تعمل عن طريق قياس فاعلية أنواع الرقابة الأخرى و تقييمها و تهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية و المالية.

وفي عام1971 أصدر المعهد تعريفا جديدا للتدقيق الداخلي جاء فيه أن التدقيق الداخلي تمثل نشاطا تقييميها محايدا داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة و تقديم خدمات رقابية بناءة, فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس فعالية نظم الرقابة الأخرى و تقييمها.

وفي عام 1986 ثم إصدار تعريف جديد للتدقيق الداخلي من المعهد المذكور أعلاه على النحو التالي : هي وظيفة تقييميه تؤسس داخل المنشأة لفحص نشاطاتها و تقييمها باعتبارها خدمة للمنشأة, وهدف التدقيق الداخلي مساعدة موظفي المنشأة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية, ومن أجل هذه الغاية, ويزودهم التدقيق بالتحليلات و التقييمات و التوصيات و المشورة و المعلومات الخاصة بالنشاطات التي تقوم بمراجعتها.

كما قام معهد المراجعين الداخليين (IIA) في عام 1999 بإصدار تعريف جديد للتدقيق الداخلي ينسجم مع الظروف و الأوضاع الجديدة, وطبقا لذلك يعتبر التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط مستقل استشاري موضوعي ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة و تحسينها و يساعد التدقيق الداخلي المنشأة في تحقيق أهدافها[2] من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر و الرقابة و الحكومة و تحسين فعاليتها و يتضح من هذا التعريف النقاط التالية :

---

[1]. جمال طرايرة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 55.

[2]. أحمد دحدوح و أخرون ، التدقيق الداخلي ، كلية الإقتصاد ، دمشق ، 2008، ص : 108 – 109.

-لم يحدد الجهة التي تقوم بالتدقيق الداخلي, وهذا يعني أنه يمكن أن يمارس التدقيق الداخلي من قبل قسم تابع للمنشأة أو من خارجها عن طريق التعاقد الخارجي ؛

-إن التدقيق الداخلي جزءا من نظام الرقابة الداخلية عامة ومسؤولية تقييمها ظلت من ضمن مهام التدقيق الداخلي؛

-إن خدمات التدقيق الداخلي هي خدمات وقائية و إنشائية بأن واحد, فهي وقائية لأنها تحمي الأموال و الخطط الإدارية و السياسات,و إنشائية لأنها تضمن دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة, ولأنها تدخل التحسينات على الخطط الإدارية و الرقابية ؛

-الاعتراف بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي لتلبي حاجات الإدارة ؛

-أظهر الأهمية المتزايدة لمفهوم الحوكمة و أن أنظمة الرقابة وجدت للمساعدة في إدارة المخاطر.[1]

كما يعرف التدقيق الداخلي بأنه : نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين ، يهدف إلى تدقيق وفحص العمليات و القيود و المستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة ، فهو بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس و تقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى بمعنى أنه فحص منظم لعمليات المنشأة و دفاترها و سجلاتها و مستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مدققين تابعين كموظفين في المنشأة.[2]

ويعرف تدقيق الحسابات الداخلية بأنه نشاط يقوم به هيئة أو قسم داخل الوحدة الاقتصادية ، مهمة الحكم و التقييم من خلال(فحص)و اختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية و المالية و التشغيلية الأخرى ، وتقييم مدى فاعلية و كفاءة المستويات الإدارية ، و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

وتعتبر تدقيق الحسابات الداخلية بالنسبة للمدقق الخارجي نطاق أساسي وهام ،يبدأ منه عند دراسة لنظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية ، بالاعتبار أن تدقيق الحسابات في الوحدة الاقتصادية ، هي بمثابة إحدى حلقات الرقابة الداخلية ، وتعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالنواحي الآتية :

- توضيح مدى دقة وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ، وبيان إن كان بها أي قصور ؛
- مسؤولية عن إبراز نقاط القوة و الضعف في تنفيذ مراكز المسؤولية ، للخطط المرتبطة بها ؛
- تعكس الكيفية و الكفاءة التي يعمل بها النظام المحاسبي ، و توضيح أي أخطاء أو محاولة للتلاعب أو الغش في أموال الوحدة الاقتصادية ؛

و تشد ر الإشارة إلى أن تدقيق الحسابات الداخلية تغطي ميادين و مجالات عملية أوسع من التي تغطيها تدقيق الحسابات بالإضافة إلى الاختلافات المتعددة بين كل من تدقيق الحسابات الداخلية و الخارجية ، فيما يتعلق بالأهداف و مجال العمل و المسؤوليات....وغيرها من الأمور.[3]

---

[1] أحمد دحدوح و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 110.

[2] خالد الخطيب ، خليل الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري و العملي ، الطبعة 1 ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009، ص: 25.

[2] محمد غافل سعد ، خالد راغب الخطيب ، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات ، الطبعة 1، دار الكنوز المعرفة العلمية ، عمان ، 2008، ص: 35.

المطلب الثاني : أهداف و أهمية التدقيق الداخلي

أولا : أهداف التدقيق الداخلي

1/ هدف و نطاق تدقيق الحسابات الداخلية في مقابل تدقيق الحسابات:

يوجد اختلافات أساسية بين كل من تدقيق الحسابات الداخلية و الخارجية في جميع الأمور من بينها الاختلاف في أهداف كل منهما :

1-1 الاختلافات من حيث الأهداف و الاهتمامات :

تهدف تدقيق الحسابات الداخلية إلى مساعدة إدارة المنشأة على تحسين تنفيذ أداء الوظائف ، كما هو محدد و مطلوب لبلوغ الأهداف المحددة بيسر و سهولة ، و الاطمئنان على كافة الجوانب المحاسبية و التشغيلية و الإدارية بالمنشأة و توفير تقييم للجوانب الرقابية في المنشأة بما يساعد الإدارة في أداء وظائفها ،بمعنى أن تدقيق الحسابات الداخلية توفر التحليلات و التقييم و التوصيات و المشورة و المعلومات التي تتعلق بالنشاطات المختلفة في المستويات المختلفة (الإستراتيجيةو لتكتيكية و التكنيكية)المكونة للهيكل التنظيمي في المنشأة. أما تدقيق الحسابات تهدف إلى الفحص الإنتقادي المنظم للنظام المحاسبي المطبق في المنشأة ، و إبداء الرأي و الحكم على مدى صحة و صدق القوائم المالية الختامية التي تعدها المنشأة ، لتطمئن إدارة المنشأة و جميع الجهات المتعاملة معها على صدق و عدالة نتائج الأعمال.

2-1 الاختلاف من حيث طريقة العمل و المسؤوليات :

تضع تدقيق الحسابات الداخلية برنامج لمتابعة العمل و الأداء و التصرفات ،بحيث ينسجم مع الأهداف المحددة لكافة المستويات الإدارية بالمنشأة، ويرتبط هذا البرنامج بطرق التسجيل و اختيار و تدقيق السياسات و الإجراءات الموضوعية، و القيام بالتحليل اللازم لتحديد مدى ملائمة الرقابة الداخلية لسد الثغرات الممكن حدوثها.[1]

ويقوم بتدقيق الحسابات أشخاص من داخل المنشأة في حدود الإطار المحدد على الإدارة ، وما وضعته الرقابة الداخلية من أسس و قواعد و إجراءات لتقيد الأداء وتكون مسؤولية تدقيق الحسابات الداخلية مرتبطة بظروف قيامها بالتأكد من وجود نظام فعال للضبط الداخلي لمنع أي أخطاء أو غش أو أي تلاعب و سوء استخدام للموارد المتاحة في المنشأة ، كما تسعى إلى توفير

[1] .محمد غافل سعد ، خالد راغب الخطيب ، مرجع سبق ذكره ،ص: 219.

النظام المحاسبي الكفء الفعال الذي يمكن من مد الإدارة بالبيانات و المعلومات اللازمة التي تساعد :

- تدقيق إمكانية الاعتماد على نزاهة المعلومات المالية التشغيلية و الوسائل المستخدمة للتعرف على قياس هذه المعلومات ؛

- تدقيق النظم الموضوعية للتحقق من الالتزام بتلك السياسات و الإجراءات و القوانين و اللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات و التقارير؛

- تدقيق وسائل المحافظة على الأصول ، و التحقق من وجود الأصول ، وتقييم مدى كفاءة استخدام هذه الأصول من الناحية الاقتصادية.[1]

وبناءا على ما سبق ذكره يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي بما يلي :

- فحص و تقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية و المالية و التشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة ؛
- التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين و الأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة ؛
- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول و مدى الحماية و الأمان لتلك الأصول ؛
- التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات و فحص الوسائل المستخدمة في تحديد و قياس و تبويب تقرير مثل هذه المعلومات ؛
- تقييم مدى كفاءة و اقتصادية استخدام موارد المنشأة و التقرير عن الانحرافات عن المعايير العملية إن وحدث و تحليل و توصيل ذلك إلى المسئولين عن اتحاد القرارات التصحيحية ؛
- تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة ؛
- التوصية بالتحسينات التشغيلية.[2]

إن الهدف من التدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أفراد المؤسسة على تأدية مسؤوليتهم بفعالية، وهذا من خلال تزويدهم بمختلف المعلومات والتوصيات والتحليلات، بالإضافة إلى كونها تهدف إلى:

1-2-1 التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها:ويقصد بدقة البيانات أن تكون موضوعية تعطي صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة، وأن تكون هذه البيانات متوفرة وبشكل كامل وملائم في الوقت المناسب لخدمة الإدارة العليا والأطراف المستفيدة.

2-2-1حماية ممتلكات المؤسسة: وذلك من خلال المحافظة على أصول المؤسسة من السرقة، الاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستخدام، حيث يتأكد المدقق الداخلي من وجود التأمين اللازم، وتفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية ؛

---

[1] محمد غافل سعد ، خالد راغب الخطيب ، مرجع سبق ذكره ،ص: 220.

[2] طلال أبو غزالة ، دورة التدقيق الداخلي ، الجزء 1، ص:1.

3-2-1 متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المعتمدة وتقييمها:وذلك للتأكد من إتباع العاملين في المؤسسة لهذه الخطط والسياسات وتنفيذهم لها كما رسمت، ولا يتوقف على هذا الحد بل يعمل على اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها؛

4-2-1 تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال:وذلك للتأكد من تسلسل تنفيذ العمليات، وتحقيق قاعدة الفصل بين وظائف الحيازة،التسجيل والتنفيذ؛

5-2-1 رفع كفاية العاملين عن طريق التدريب:إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها التام بجميع أوجه النشاط في المؤسسة وبمختلف عملياتها، فإنها الأقدر بين مختلف الأقسام والإدارات الأخرى على المساهمة الفعالة في عملية، الاقتراح، ووضع البرامج المختلفة لتدريب العاملين بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية وذلك لعدة أسباب:

- قرب المدقق الداخلي من عملية وضع وتشغيل الأنظمة وتنفيذ الأعمال؛
- الاتصال المستمر مع المستويات التنفيذية داخل المؤسسة؛
- الاطلاع الدائم على أهداف المؤسسة من خلال الاتصال بالإدارة العليا؛
- معرفة ما يتلاءم والقرارات الإدارية؛
- دراسة وتحليل أسباب المشكلات التي تحدث في المؤسسة؛
- التعاون مع المدقق الخارجي لتحديد مجالات التدقيق، بما يساهم في تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي ومن تم توفير مبالغ مالية للمؤسسة.[1]

كما كان لعبارة القاضي لوباس في قضية حلج القطن سنة 1897 الأثر الأكبر في تغير النظرة لعملية التدقيق الداخلي وهي العبارة المشهورة : إن المدقق هو كلب حراسة لاكلب بوليس لإقتفاء أثر المجرمين. و يمكن تحديد أهداف التدقيق الداخلي بمجموعتين أساسيتين هما التقليدية و الحديثة المتطورة :

تتضمن **الأهداف التقليدية** نوعان هما **الأهداف الرئيسية منها** التحقق من صحة و دقة و صدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها لإبداء الرأي الفني المحايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي، وأيضا الأهداف الفرعية (ثانوية)فهي :

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش ؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش بوضع ضوابط و إجراءات تحول دون ذلك ؛
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير و رسم السياسات الإدارية و إتخاد القرارات حاضر ا أو مستقبلا؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية و تمكينهم من إتخاد قرارات مناسبة لاستثماراتهم ؛
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة ؛
- تقديم التقارير المختلفة و ملء الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

أما الأهداف الحديثة أو المتطورة فهي :

- مراقبة الخطة و متابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف و تحديد الانحرافات و أسبابها و طرق

---

[1] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 68- 69.

معالجتها ؛

- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة ؛
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط ؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.[1]

ثانيا : أهمية التدقيق الداخلي

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في اعتباره وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتماد كبيرا على البيانات المحاسبية للمشروع في إتخاد قراراتها أو رسم خططها المستقبلية خصوصا إذا ثم اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المشروع مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات التي تتمثل فيما يلي :

1/ إدارة المشروع : تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تخدم في الرقابة و التخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاية عالية و القرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتماد ا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط و السياسات بشكل محكم و دقيق و ليس هناك من ضمان لصحة و دقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.

2/ أهمية التدقيق للملاك و المستخدمين : تلجأ هذه الطائفة إلى القوائم المالية المعتمدة و يسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية و مدى متانة مركزها المالي لإتحاد قرارات توجيه مدخراتهم و استثماراتهم الوجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن. ولضمان حماية مدخراتهم للمستثمرين فيتحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة و صحيحة.

3/ أهمية التدقيق للدائنين و الموردين : يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية و يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري و التوسع فيه. وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي للمؤسسة.

4/ أهمية التدقيق للبنوك و مؤسسات الإقراض الأخرى : تلعب هذه دورا هاما في التمويل قصير الأجل للمشروعات لمقابلة احتياجاتها و توسعياتها لهذا فإنها تعتمد القوائم المالية تقرير المدقق لدراسة و تحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان المصرفي (القروض) و تعتمد كأساس للتوسع فيه أو الأحجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح الائتمان المصرفي.

5/ أهمية التدقيق إلى الهيئات الحكومية : تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة ، أو فرض الضرائب ، وهذه جميعا تعتمد على البيانات الواقعية السليمة ، بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بتحديد أسعار بعض المنتجات أو تقديم إعانات مالية لبعض المشروعات ، و يمكن للدولة القيام بذلك دون بيانات موثوق فيها معتمدة[2]

---

[1] خالد خطيب ، خليل الرفاعي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 10- 11.

[2] خالد خطيب ، المرجع السابق، ص: 13.

من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا ، و إبداء رأيها الفني عن مدى صحة هذه البيانات و درجة الاعتماد عليها و مدى دلالة القوائم المالية للمشروعات على نتيجة الأعمال و المركز المالي.

6/ أهمية التدقيق لرجال الاقتصاد : ازداد اهتمامهم بالقوائم المالية المعتمدة وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها و تقدير الدخل القومي ورسم برامج الخطط الاقتصادية و تعتمد دقة تقديراتهم و كفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها.

7/ أهمية التدقيق لنقابة العمال :تعتمد على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور و تحقيق مزايا العمال.

8/ أهمية التدقيق في تخصيص الموارد : يساعد التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة للإنتاج السلع و الخدمات التي يزيد الطلب عليها. فالموارد النادرة تجتذبها الوحدات الاقتصادية القادرة على استخدامها بأفضل كفاية و التي تظهرها البيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية المعتمدة إذ أن البيانات و التقارير المحاسبية غير الدقيقة و التي لم تخضع للتدقيق تخفي في طياتها إسرافا و سوء كفاية و تحول دون تخصيص مواردها النادرة بطريقة رشيدة.

9/ أهمية التدقيق للاقتصاد القومي : يخدم التدقيق الاقتصادي القومي بصفة عامة كنتيجة لخدماتها و أهميتها للفئات السابقة الذكر. فمهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة و قد ساهمت مساهمة كبيرة و فعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات و توضيح حالات الإسراف و التلاعب و التوجيه استثمار المدخرات و الموارد المتاحة القادرة و يعتبر التدقيق من عوامل النهضة الاقتصادية و المالية و خير عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية و خاصة ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة موظفيها و توفير الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لهم.[1]

مما سبق ذكره نستنتج أن ملخص الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق الداخلي يمكن إبرازها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): الأطراف الطالبة لنتائج التدقيق.

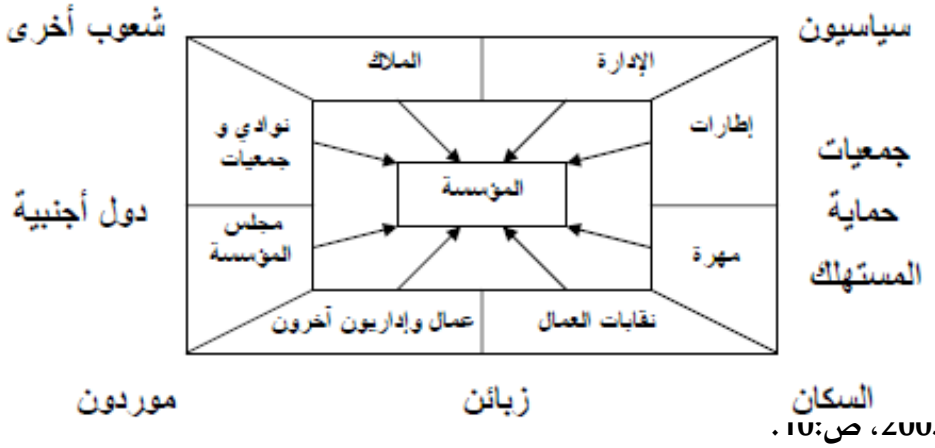

المصدر: الجامعيه، 2003، ص:10.

[1] المرجع نفسه ، ص : 11- 12-13.

فكل ما سبق التطرق إليه يعبر لنا عن مدى أهمية التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الأساسية للتحقق من مدى صحة البيانات و المعلومات التي تقدمها المحاسبة.[1]

المطلب الثالث : مراحل عملية التدقيق الداخلي

أولا: تدقيق الوثائق

قبل تنفيذ التدقيق الداخلي يجب مراجعة الوثائق الخاصة بالجهة المدقق عليها لتحديد مطابقة النظام ويشمل ذلك أيضا تقارير التدقيقات السابقة وسجلات النظام ذات العلاقة .يقوم رئيس فريق التدقيق الداخلي بالمراجعة ويمكن أن يعين أي فرد من فريق التدقيق الداخلي آخذاً في الاعتبار أهداف التدقيق الداخلي ومجالها . و الهدف من هذه المراجعة هو جعل رئيس فريق التدقيق الداخلي على دراية بأنشطة العمليات التي سيجرى عليها التدقيق الداخلي ولإعداد وثائق العمل التي يحتاجها مثل قوائم الأسئلة .و يمكن أن تكون هذه المراجعة مؤجلة حتى بدء النشاطات في الموقع .إذا تبين أن التوثيق غير كاف يجب أن يعلم قائد فريق التدقيق الداخلي المدقق عليه ويقرر ما إذا كان التدقيق سيستأنف أو يعلق حتى يتم حل مشاكل التوثيق.

ثانيا:جمع المعلومات و التحقق من دقتها

يظهر الشكل الآتي عمليات التدقيق في الموقع منذ أخذ المعلومة وحتى الوصول إلى نتائج التدقيق .يجب آن يتأكد المدقق من المعلومات التي يتم جمعها خلال التدقيق وعندئذ يمكن آخذها كدليل تدقيق .دليل التدقيق: السجلات أو أي عبارة حقيقية أو أي معلومات تكون لها صلة بمعايير التدقيق ويمكن التحقق منها(ISO19011).

ويمكن الحصول على المعلومات من عدة مصادر مثل:

- المقابلات؛
- مشاهدة الأنشطة، بيئة العمل المحيطة والظروف التي تتم فيها؛
- الوثائق مثل :رؤية المؤسسة ورسالتها، الأهداف، الخطط، الإجراءات، التعليمات، الترخيص، المواصفات، الرسومات، العقود، الأوامر؛
- السجلات مثل سجلات التفتيش، محاضر الاجتماعات، التقارير، سجل الشكاوى، جميع المراسلات بين الجهات المشاركة الخارجية، تقارير التدقيق، برامج المراقبة، ونتائج القياسات؛
- ملخصات البيانات، التحليل، المصفوفات، مؤشرات الأداء؛
- المعلومات المتعلقة بالحوادث المختلفة؛
- التقارير من المصادر الأخرى مثل التغذية العكسية من الزبائن ومن الموردين؛

كما يجب أن يتم جمع المعلومات الخاصة بالتفاعل بين الوظائف والأنشطة والعمليات وستقدم المعلومات الخاصة بأهداف ومجال التدقيق كأدلة ولهذا لا بد من أن يتم التحقق منها وتسجَيلها ثم أخذ العينات.[2]

ثالثا: الجلسة الافتتاحية

الغرض من الجلسة الافتتاحية في التدقيق الداخلي هو:

---

[1] خالد خطيب ، المرجع السابق، ص ، ص: 14.

[2] تميم أحمد عليا ، دورة التدقيق الداخلي ، مركز ضمان الجودة ، جامعة تشرين ، 2012 ، ص: 62.

- تمكين المدققين من تقديم أنفسهم؛
- شرح عملية التدقيق والمجال والطريقة التي تتم بها؛
- توضيح كيفية إجراءات أنشطة التدقيق؛
- وضع عملية الاتصال موضع التنفيذ؛
- تشجيع التعاون؛
- الأمانة والانفتاح؛
- ضمان ترتيبات الجلسة الختامية؛

في بعض المنظمات تأخذ الجلسة الافتتاحية صورة مبسَطة من إعلان ممثلي الإدارات بموعد التدقيق.

رابعا: تنفيذ التدقيق

ينبغي على المدقق تبني مفهوم ايجابي وبنَاء و الأداء باحتراف وبالإضافة إلى ذلك يجب عليه أن يحاول الحصول على تعاون وانفتاح وأمانة المدقق عليها،ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي على المدقِق الآتي:

- مقابلة ممثلي الجهات المدقق عليهم؛
- التحدث دائماً مع من يؤدي العمل؛
- شرح الهدف من الزيارة؛
- المحافظة على الهدوء والأدب؛
- عدم التعالي على الناس وعدم التصرف كمركز قوة على الآخرين؛
- التحدث بوضوح وعناية.
- ضبط التدقيق و يجب أن يفعل الآتي:
- أن يُعِد ويستعد للتدقيق؛
- أن يلتزم بالتوقيتات؛
- الإصرار على أن يجيب الشخص الموجه إليه الأسئلة بنفسه؛
- التحدث قليلاً ما أمكن؛
- تجنب الفهم الخاطئ؛[1]
- طرح أسئلة دائمة واضحة ومختصرة؛
- التمسك بالأدب والهدوء.

خامسا: الاتصالات أثناء التدقيق

بناء على مجال وتعقيدات التدقيق قد يكون من الضروري إعداد ترتيبات للاتصال أثناء عملية التدقيق ينبغي على فريق التدقيق الاجتماع يومياً على الأقل من أجل تبادل المعلومات وتقييم تقدم التدقيق، وفي حال كانت الأدلة الموضوعية تشير إلى عدم إمكانية بلوغ أهداف التدقيق يجب على رئيس فريق التدقيق رفع تقرير للإدارة العليا لاتخاذ القرار المناسب والذي يمكن أن يكون إلغاء التدقيق.

---

[1] تميم أحمد عليا، المرجع سبق ذكره،، ص:63.

سادسا: إجماع مراجعة التدقيق

بعد الانتهاء من التدقيق يقوم رئيس الفريق بعقد اجتماع مراجعة التدقيق الخاص بالموجودات ويحضر هذا الاجتماع جميع أعضاء فريق التدقيق .يجب أن يشمل اجتماع مراجعة الآتي:

- دراسة الملاحظات ومقارنتها مع أعضاء الفريق؛
- مراجعة قوائم التحقق؛
- تسجيل حالات عدم المطابقة معاً مع أدلة التدقيق؛
- اتخاذ القرارات الخاصة بحالات عدم المطابقة والملاحظات.

سابعا: إعداد تقرير التدقيق

بعد الانتهاء من التدقيق يجب تقديم تقرير مكتوب وفي معظم الأحيان يتم عرضه في الجلسة الختامية . يجب أن يقدم تقرير التدقيق تسجيلاً دقيقاً عن التدقيق وينبغي أن يشير إلى:

- أهداف التدقيق المتفق عليها ومجال التطبيق وخطة التدقيق؛
- معايير التدقيق تشمل قائمة بالوثائق المرجعية التي يتم تنفيذ التدقيق طبقاً لها؛
- تاريخ التدقيقات التي تم تنفيذها وأماكنها؛
- موجودات التدقيق حالات عدم المطابقة والملاحظات .[1]

المبحث الثاني: حاجة عملية التدقيق الداخلي إلى تقنيات النظام المالي الفعالة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من أكثر المثأ ترين بالتطورات التي تتم في تكنولوجيا المعلومات التي دخلت في كافة أعمال و نشاطات المنظمة من عمليات متنوعة و عديدة حيث تعتبر كل هذه العمليات في ظل نظام معلومات إداري متكامل و فعال بما في ذلك نظام المعلومات المحاسبي.

إن لتقنيات النظام المحاسبي المالي المصمم بشكل يتلاءم مع احتياجات المؤسسة تأثيرا كبيرا على فعالية كافة الوظائف الداخلية و الخارجية، بحيث أصبح نظام المعلومات المحاسبي عاملا هاما من عوامل نجاح المؤسسات في ظل المنافسة الدولية لدى نجد أنه لتصميم و بناء تقنيات النظام المالي الفعال لابد من توفر الأسس العلمية الحديثة فباستخدام الحاسوب و استقبال المدخلات المتوفرة من المعلومات القيمة ومعالجتها محاسبيا و بأنجع طرق المعالجة بحيث تعتبر هذه الخطوة ضرورية لعقلنة النشاط الذي تهدف عليه المؤسسة.

المطلب الأول: ارتباط تقنيات النظام المالي بمراحل عملية التدقيق الداخلي

أولا :سير مهمة التدقيق الداخلي

---

[1] المرجع نفسه،ص:64.

إن الجانب العلمي للتدقيق الداخلي يتجلى من خلال تنفيذ المدقق الداخلي لمهمة التدقيق، والتي تتم وفق تخطيط مسبق ومنهجية معينة من أجل تحقيق الأهداف المكلف بها.

ويعمل المدقق الداخلي في مهمته على دراسة التحكم في مخاطر النشاط محل التدقيق من خلال اختبار وتحديد الثغرات، تدبير الحلول، ومتابعة تطبيقها .إن مهمة التدقيق الداخلي تشبه ما يقوم به الطبيب مع مريضه، إذ أنه يقوم بالتشخيص، يخمن ويتنبأ بالأسباب، ومن ثم يوصي بالعلاج، حيث أن لمهمة التدقيق ثلاثة مراحل هي:

- المرحلة الأولى : يكون المدقق معظم الوقت في مكتبه، وتكون تنقلاته قصيرة وسريعة، كما يمكن عدم وجود هذه التنقلات.
- المرحلة الثانية : في هذا الوقت يكون المدقق في الميدان" المؤسسة "فزيارته للمكتب قليلة ومحدودة.
- المرحلة الثالثة:عودة المدقق إلى المكتب والاستقرار فيه كما كان في المرحلة الأولى[1].

1/ مرحلة التحضير:

تعتبر أول خطوة في مهمة التدقيق، وتتطلب من المدقق قدرة كافية على القراءة، والانتباه والكفاءة اللازمة، فهي تمنح القدرة على الفهم والتعلم، كما تتطلب معرفة جيدة بالمؤسسة، إذ أنه من الضروري معرفة مصادر المعلومات خلال تلك الفترة .وتعتبر هذه المرحلة حجر الأساس، والتي بناءا عليها يقوم المدقق ببناء نموذج النتائج التي يجب الوصول إليها .وتتمثل هذه المرحلة في المحاور الرئيسية التالية:

1-1 الأمر بمهمة:

تبدأ مهمة المدقق الداخلي بإصدار التكليف بالمهمة من طرف سلطة مؤهلة الإدارة العليا، لجنة التدقيق، حيث أن الأمر بالمهمة يسمح بتبليغ كافة الأطراف التي لها علاقة بمهمة التدقيق.

1-2 مرحلة الاندماج:

تبدأ هذه الخطوة بجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الخاضع للتدقيق من مصادره المختلفة والحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط، ويمكن تلخيص هذه المصادر فيما يلي:

- تقارير ملفات التدقيق السابقة؛
- الاجتماع مع الإدارة؛
- السياسات، الخطط، الإجراءات، التعليمات والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط؛
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي؛
- الموازنة التقديرية والمعلومات المالية عن النشاط؛
- نتائج التدقيق الخارجي عن النشاط.

إن قراءة هذه الوثائق المختلفة والتحليل يمكن فريق التدقيق من:

---

[1] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص :76

- امتلاك رؤية شاملة عن النشاط الخاضع للتدقيق، تحديد السيرورات التي هي موضع للمخاطر،إعطاء مصداقية للمهمة؛

2/ تحديد الأخطار وتقييمها:

من خلال هذه النقطة يتم تكييف بقية مراحل عملية التدقيق، بحيث يسمح للمدقق صياغة برنامجه وتطويره بناءا على التهديدات وما تم وضعه لمواجهتها. و خطر التدقيق كما عرفه معهد المحاسبي الأمريكين :هو الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات، الذي يكون:

2-1 **خطر متصل** :هو إمكانية دون الأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية وقوع أخطاء جوهرية في ا لحسابات.

2-2 **خطر الرقابة الداخلية** :يرتبط بعدم قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها في الوقت المناسب.

2-3 **خطر عدم الاكتشاف** :مرتبط بمهمة التدقيق، أي عدم تمكن المدقق من اكتشاف الأخطاء الجوهرية.

3/ تحديد الأهداف:

يعرف أيضا بالتقرير التوجيهي أو المخطط للمهمة، وهي عبارة عن وثيقة مشكلة من عدة صفحات والتي لها نفس المضمون والخصائص في كل الحالات، بعد أخذ المعلومات الضرورية عن المؤسسة، يقوم المدقق بتحرير تقرير توجيه والذي يوضح محاور البحث، حدود ومجالات تدخل المدققين بالإضافة إلى الأهداف الواجب على فريق التدقيق تحقيقها، والتي تنقسم إلى أهداف عامة وأهداف خاصة، ويحتوي هذا التقرير على المعلومات المتأتية من تحليل الأخطار وجدول نقاط القوة والضعف ويهدف إلى[1] :

تحديد الجوانب العلمية لتدخل المدققين، ويساعد المدقق على البحث، التعرف وتصحيح كل نقاط القوة والضعف المسجلة أو جزء منها.[2]

ثانيا : العمل الميداني للمراجعة الداخلية

تعتبر هذه المرحلة كالانطلاقة رسمية لعملية المراجعة و التي تهدف إلى الوصول إلى نتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة الطالبين لخدماتها وهي منحصرة في مايلي :

1/ تخطيط عمل المراجعة:

يعمل تخطيط عمل المراجعة على تنظيم مهمة المراجعة زمانا و مكانا، من نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في عمل المراجعين الداخليين المنفذين للمهمة، فيمكن اعتبار هذا التخطيط لعمل المراجعة بمثابة برنامج لها، لما يحضره من موازنة لمقابلة العمل الذي سوف ينفد بالوسائل المتطلبة له، وتوزيع للعمل وتقسيمه على المراجعين بالتدقيق مع الوقت المقدر لكل عمل ينفد، كما لا يجب خلط هذا التخطيط لعمل المراجعة مع خطة التقريب فالثانية تخطط العمل حتى نهاية مرحلة الدراسة.

2/ ورقة التغطية:

---

[1] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 76.

[2] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 76.

ورقة التغطية هي وثيقة تعطي في نفس الوقت، وصف لطريقة تنفيذ العمل المعرف في برنامج التحقق، و إبراز النتائج المستخلصة في هذا الأخير، كما تعتبر وثيقة التغطية وسيلة للربط بين برنامج التحقق و العمل الميداني لقسم أو جزء منه بنتائجه.

3/ ورقة إبراز و تحليل المشاكل:

تربط هذه الورقة بالمشاكل الميدانية التي يلتقي بها المراجع الداخلي عند قيامه بمهمته، و نعني بهذه المشاكل عدم إمكانية تطبيق إجراء معين أو غيابه كليا، فكل ورقة يقابلها مشكل في إجراء معين و عند جمع و ترتيب مجمل هذه الأوراق تشكيل التقرير النهائي لهذه المهمة كما يمكن أن تحتوي هذه الورقة على المشكل الملتقى به و كذالك الحلول المقترحة له. أما في حالة عدم وجود مشكل، يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة، فهذه الورقة لا تستعمل لوصف الإجراءات الموضوعة، بحيث هناك مجموعة من الوسائل الأخرى التي تقوم بهذه المهمة نذكر منها : قوائم الاستقصاء، خرائط التدفق، و الأسلوب الوصفي.[1]

ثالثا : إعداد التقرير النهائي وتقديم النتائج

تتطلب هذه المرحلة القدرة على الإنشاء والصياغة الأدبية بالإضافة إلى التحاور الذي يبقى موجودا خلال هذه المرحلة، ويقوم المدقق ببلورة وتقديم منتجه" التقرير"، والذي يجمع كل عناصر عمله .إذ تبدأ هذه المرحلة برجوع المدقق إلى مكتبه مع مجموع أوراق العمل، حيث يقوم بصياغة مشروع تقرير ليتم بعدها عقد اجتماع ختامي والمصادقة للحصول على التقرير الختامي.

1/ مشروع تقرير المدقق :حيث يكون فيه جميع الملاحظات المسجلة ليتم المصادقة عليه، فلا يمكن اعتباره نهائيا حتى وإن تضمن مصادقة خاصة، هذه الوثيقة وإن احتوت على توصيات المدقق، فإنها لا تتضمن إجابات المؤسسة، ولا تتضمن مخطط العمل والذي يعتبر أحد ملاحق التقرير النهائي، أين تشير المؤسسة متى ومن سيقوم بتنفيذ التوصيات المقبولة.

2/ الاجتماع الختامي:

يضم نفس الأعضاء الذين نشطوا الاجتماع الافتتاحي، والذين استمعوا لمخطط المدقق عند البداية، فيبدون رأيهم حول ما قام به فريق التدقيق، بالإضافة لفريق التدقيق والمصالح والأقسام المدققة.

3/ **تقرير التدقيق الداخلي:**

يسمح التقرير للمدقق بإبداء رأيه كتابيا حول البيانات والقوائم المالية والمواضيع الأخرى التي كانت محل التدقيق، فهو يلخص مهمة التدقيق، ويعتبر وسيلة بين المدقق والجمهور، وفيما يلي مبادئ التقرير:

3-1 **لا وجود للتدقيق الداخلي من دون تقرير التدقيق الداخلي (الوثيقة النهائية:)** فهو آخر عقد لمهمة التدقيق، والتي لا تنتهي إلا باقتراحات وتوصيات؛

3-2 **عرض مسبق للمؤسسة** :فمن المفترض أن النقاط تم عرضها خلال الاجتماع الختامي ؛

3-3 **حق المؤسسة في الإجابة :**للمؤسسة الحق في الرد إما شفهيا أو كتابيا.

الفصول الرئيسية لشكل تقرير التدقيق تتمثل في النقاط الأربعة التالية:

---

[2] شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ة التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004 ، ص: 80 -81 . .

- **الورقة الخارجية ورسالة الإحالة** :عادة ما يكون تقرير التدقيق مرفق برسالة إحالة، أما الصفحة الأولى فتحتوي على:

- عنوان المهمة وتاريخ إرسال التقرير، كما يتم التذكير بالمهمة؛
- أسماء المدققين المساهمين في العمل ورؤساء المهمة؛
- أسماء المستفيدين من تقرير التدقيق.[1]

- **المقدمة والملخص** :يبدأ هذا الجزء بفهرس مفصل للتقرير، والذي يكون ضروري بالنسبة للتقارير كبيرة الحجم التي تحتوي على ملاحق كثيرة.

فاالمقدمة عادة ما تكون مختصرة وتتضمن التذكير بمجال التدخل وأهداف المهمة، فالقارئ ليس له علم بمحتوى أمر المهمة وتقرير التوجيه، فهي تمثل وصف مختصر للوحدة أو العملية المدققة.أما الملخص يسمح للمسئولين بفهم مجمل التقرير، حيث يتميز بالاختصار والوضوح.

- **التقرير التفصيلي** :هو الوثيقة التفصيلة والكاملة، الموجهة بالدرجة الأولى للمؤسسة المدققة، ويشمل الملاحظات، التوصيات، بحيث يحترم التسلسل المعروض في الفهرس.

الخلاصة، خطة العمل والملاحق :الهدف من هذا الجزء ليس تكرار ما تم عرضه، ولكن اقتراح مهمات أخرى والتي ظهرت الحاجة لها من خلال هذه المهمة، أو التذكير بتاريخ المهمة القادمة.

رابعا :متابعة نتائج المهمة

إن دور المدقق الداخلي لا ينتهي بمجرد إرسال التقرير النهائي للجهات المعنية بالمهمة المكلف بها، وإنما عليه التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة من قبل الجهات المسؤولة، وعليه متابعة عملية تنفيذها وتقييمها، وتعرف مرحلة المتابعة بأنها" العملية التي من خلالها يتأكد المدقق الداخلي من تنفيذ الإجراءات المقترحة من قبل الإدارة المسؤولية عن المجال الذي تم تدقيقه، وأن الإجراءات المنفذة ملائمة وفعالة وقد أكد المعيار2500 على وجوب وضع مسؤول التدقيق الداخلي للسيرورة المتابعة والمراقبة، والتأكد من أن الإدارة قد اتخذت فعلا الإجراءات اللازمة، أو أن الإدارة العليا قد قررت تحمل المخاطر الناجمة عن عدم اتخاذ أي إجراء، وعليه تقع على عاتق مسؤول التدقيق الداخلي مسؤولية تحديد الطرق المتابعة ومختلف الإجراءات المتعلقة بها، اذ ينبغي أن تكون مسؤولية المتابعة محددة في دليل التدقيق الداخلي بوضوح. أما بالنسبة للإدارة، فيمكن حصر استجابتها ا تجاه التقرير النهائي للتدقيق الداخلي في ثلاث مواقف ممكنة وهي:

- قبول الاقتراحات بشكل كامل وهو موقف يأتي بعد اقتناع مسئولي المؤسسة الخاضعة للتدقيق بما ورد في تقرير التدقيق أثناء الاجتماع النهائي؛
- قبول الاقتراحات بشكل جزئي، نظرا لعدم اقتناع مسئولي النشاط الخاضع للتدقيق أو الإدارة العليا ببعض الاقتراحات، باعتبارها غير ملائمة لظروف المؤسسة؛

[1] صالحي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص: 81

- رفض الاقتراحات بشكل كامل وهو موقف استثنائي، فلا يمكن القيام بمهمة التدقيق وما تتطلبه من موارد، ثم تكون النتيجة رفض الاقتراحات.

ومما سبق يمكن استنتاج ارتباط تقنيات النظام المالي المحاسبي بمراحل إجراءات التدقيق الداخلي بما يلي:

1- فهم طبيعة عمل العميل: من حيث الكيان القانوني ونوع النشاط والهيكل التنظيمي له وأنظمته المحاسبية وعلى ضوء هذه المعلومات على المدقق قبول مهمة تدقيق العملية أو الاعتذار عن ذلك.

2- فهم مكونات نظم الضبط الداخلي المتوفرة لدى العميل : وتشمل فهمه بيئة نظم الضبط الداخلي (آلية النظم المحاسبية المستخدمة) ، وإجراءات نظم الضبط الداخلي ومعرفة مدى وضعها موضع التنفيذ والتي من خلال ذلك يقرر مدى قابلية حسابات العميل للتدقيق من خلال ذلك فإذا اتضح له عدم قابليتها للتدقيق عليه الانسحاب من المهمة.

3- تقويم درجة المخاطرة في نظم الضبط الداخلي، فإذا اتفق على أن درجة المخاطرة عالية في أن تكشف نظم الضبط الداخلي تلقائيا الأمور المادية التي أظهرت على غير حقيقتها في البيانات الختامية تكون مخاطر التدقيق عالية أو عندما تكون درجة المخاطر في التدقيق متدنية يجب فهم نظم الضبط وتحديد الأمور التي تعزز قناعة المدقق لأن درجة المخاطرة هي دون المستوى.

4- التدقيق الاختباري : يستخدم المدقق تقييمه لنظم الضبط الداخلي وموقفه بدرجة مخاطر التدقيق في تحديد طبيعة أعمال التدقيق ، توقيت أعمال التدقيق والوقت اللازم لأعمال التدقيق وحجم العينة.[1]

5- تقويم نتائج أعمال التدقيق : بعد أن يقوم مدقق الحسابات في أعمال المراجعة التي قرر القيام بها يقوم بتقويم نتائج أعمال التدقيق والاستنتاجات التي خرج بها بغرض معرفة مدى إمكانية توفر قاعدة يعتمد عليها في لإبداء رأيه في البيانات الحسابية الختامية.

6- تقرير مدقق الحسابات: يبين تقرير مدقق الحسابات نطاق عمله الذي قام به ويبين استنتاجات المدقق فيما يتعلق بمدى عدالة البيانات الحسابية الختامية لكل من المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة موضوع التدقيق.[2]

المطلب الثاني : وظائف النظام المحاسبي المالي

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة، تتلخص الوظائف الرئيسية في الأربع التالية :

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية، حصر أي عمليات وأحداث متعلقة بنشاط المنشأة في صورة مواد أولية(بيانات)تمثل مدخلات النظام؛
- تشغيل ومعالجة البيانات عبر عمليات الفرز و التصنيف و التلخيص؛
- توليد معلومات محاسبية مفيدة إلى الأطراف المستفيدة ذات العلاقة لاتخاذ القرار مع إعداد تقارير إدارية؛
- تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المنشأة الأخرى؛

---

[1] صالح محمد ، مدونة قراءة للعلوم المالية و الإدارية،ص: 10.

[2] ص:11. صالح محمد ،مرجع سبق ذكره.

من الملاحظ ارتباط هذه الوظائف ببعضها فهي ليست وظائف مستقلة ، فشكل التقرير و محتواه ينعكس على مدخلات النظام و عملية المعالجة.وفيما يلي شرح مفصل لوظائف النظام المحاسبي :

1/ تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية : تشمل هذه المرحلة التي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الحصول على البيانات من نظام العمليات، وتسجيل هذه البيانات في المستندات و الوثائق الملائمة، التحقق من صحة البيانات وتسجيلها على المستندات، التأكد من شمولية المستندات وكمالها.

يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل الفاتورة وثيقة الشحن...الخ وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات و المستندات، على الرغم من إمكانية تسجيل البيانات المتعلقة بأنشطة العمليات على أوراق فارغة في الدفاتر إلا أن الرقابة و الدقة الأفضل تتحقق عند استخدام نماذج خاصة للتسجيل تسمى الوثائق الأصلية، ويؤدي الترقيم المسبق لكل مستند أو وثيقة إلى تحسين الرقابة على مجموعة البيانات كما يسهل عملية إثبات تسجيل كل تلك العمليات وعدم إغفال أي منها.[1]

2/ عمليات المعالجة :يقصد بعملية معالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات، ممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات:

- تصنيف المستندات التي ثم الحصول عليها وفق المعايير المحددة مسبقا مثل : ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف....الخ ،وكذا تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما؛
- نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف؛
- ترحيل محتوى الوثائق و المستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة؛
- إجراء مجموعة العمليات الحسابية بغرض حساب أرصدة الحسابات؛
- إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل و الترحيل إلى السجلات المختلفة، وكذا إجراء التحليلات اللازمة مثل تحليل اتجاه المبيعات ككل أو حسب الأصناف المباعة.

يعتبر نشاط معالجة البيانات هو جوهر نظام المعلومات، حيث ينطوي على تحويل البيانات الخام إلى معلومات قابلة للاستخدام ، فالمخرجات تعتمد على كل من المعالجة و المدخلات.

3/ توليد المعلومات :الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي :

- توفير المعلومات المفيدة للإدارة لإتخاد القرارات للمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين القوائم المالية و التقارير الإدارية.
- مراقبة البيانات أي تأمين رقابة فعالة على الأصول و البيانات وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي :
- حراسة البيانات و حمايتها بوصفها أحد أصول المنشأة؛
- التأكد من أن البيانات التي يتم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة و كاملة؛
- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام؛
- -تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ و دقيق ، لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية؛

---

[2] بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق مذكرة دكتورة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 2014، ص:18 . .

- حماية أصول المنشأة و بياناته.

تستخدم المنظمات مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات ضمن المنظمة، وذلك بغية تحقق الأهداف السابقة، ومن أهم هذه الإجراءات :

- التحديد المسبق للصلاحيات و المسؤوليات عن تنفيذ الأعمال و الأنشطة؛
- الفصل بين الوظائف و المهام ذات العلاقة ببعضها؛
- تأمين التوثيق الكافي و الملائم لكل الفعاليات و الأنشطة؛
- حفظ الأصول و السجلات بطريقة جيدة و مأمونة؛
- التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المنظمة.[1]

تهدف الرقابة على البيانات إلى التأكد من حماية أصول المنظمة، من المخاطر و التأكد من صحة البيانات المسجلة و دقتها، لذلك تشمل عمليات الرقابة على البيانات الرقابية على المدخلات و المعالجة و المخرجات[2]

ومما سبق يمكن تلخيص وظائف نظم المعلومات المحاسبية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): وظائف نظم المعلومات المحاسبية

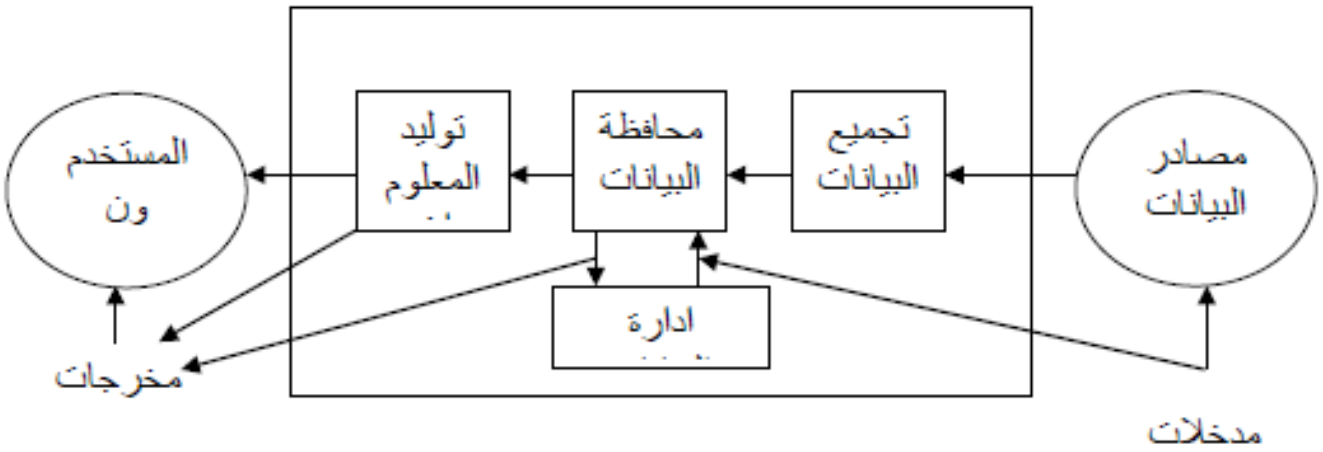

المصدر: الجزراوي، ابراهيم وعامر الجنابي، نظم المعلومات المحاسبية، شركة النجوم للطباعة الفنية المحدودة، بغداد، 2007،ص:26.

المطلب الثالث : استمرارية تقنيات النظام المالي في عملية التدقيق الداخلي

---

[1] بن فرج زوينة ،مرجع سبق ذكره ، ص ص:19-20

[2] بن فرج زوينة ،مرجع سبق ذكره ، ص:19-20.

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هو إنتاج المعلومات و معالجتها قبل تقديمها إلى المستخدمين داخل المنظمة و خارجها، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم و استمرارية نشاط المؤسسة في أحسن الظروف، ومن أجل ذلك يجب:

أولا: أن يصمم نظام المعلومات المحاسبي بصورة تمكن من تحقيق أهداف المؤسسة التي تساعد على:

- ومن ثم استمرار عملها بمختلف الأنظمة الداخلية المتواجدة ضمنها. و نود الإشارة هنا إلى ضرورة تطوير و تحديث نظام المعلومات المحاسبي بمنح القائمين على عملياته فرص التعليم و التكوين حتى يتسنى لهم مواكبة التطورات الحاصلة في مجالات استخدام أجهزة المحاسبة الحديثة، و التي تدخل ضمن العملية المستمرة لنشاط نظام المعلومات المحاسبي الجيد، وكذا تحديث تلك الأجهزة، بالإضافة إلى تحسين مستواها بما يتلاءم و طاقتها الإستعابية لمدخلات النظام ثم دقة المعالجة و بالتالي جودة المخرجات منه. و تظهر أهمية تطوير و تحليل النظام المحاسبي.[1]
- التقليل من تعقيد النظام حيث يسمح بتجزئة المشاكل الكبيرة و العقدة إلى مشاكل أقل و أبسط و بالتالي يكون البناء المادي للنظام سليما لاسيما أنه قد تنشأ العديد من المشاكل أثناء تشغيل النظام و خاصة عندما تكون التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي غير فعالة، و إن الإدارة ليست في حاجة إليها فتؤدي إلى انهيار النظام المحاسبي بالكامل و بالتالي تعطل أهم عصب داخل الإدارة الذي بإمكانه أن يشل النشاط الاقتصادي للمؤسسة بأكملها داخل المؤسسة. و من أهم هذه المشاكل ما يلي :
- تأخر المعلومات؛
- زيادة المعلومات؛
- الاستخدام الزائد للورق؛
- الإفراط في عمليات التوزيع.

و عموما فإن استمرارية النظام المعلومات المحاسبي ضرورة حتمية تفرضها البيئة الخارجية للمؤسسة و لتوخي الحذر و تحقيق هذا الغرض يجب على المؤسسة إجراء عملية التدقيق المحاسبي بحيث تتلخص أساسا في تحديد مدى سلامة و صدق البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسة و يمكن تقسيم التدقيق المحاسبي إلى عدة أنواع من التدقيق غير أننا سنخص بالذكر التدقيق الداخلي.

إن للتدقيق الداخلي دور فعال في المؤسسة العمومية أو الخاصة على حد سواء، فهو عين الإدارة لقياس فعالية نظام المراقبة الداخلية المطبق بالمؤسسة، كما أن هذه الوظيفة مستقلة تسعى إلى تحقيق عدة أهداف و ذلك للمساهمة في نجاح المؤسسة و استمرارها، و تشمل الأهداف الرئيسية للتدقيق الداخلي في هدفين :

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية و المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة.
- التحقق من مدى كفاءة و فعالية أداء الإدارات و الأقسام المختلفة.

و لتحقيق هذه الأهداف على المدقق الداخلي أن يقوم بمهمة التحقق من إمكانية الاعتماد على البيانات

---

[1] بوفروعة سفيان ، مرجع سبق ذكره ص : 97.

المحاسبية التي تتضمنها سجلات و دفاتر المؤسسة، بالإضافة العمل على قياس و تقييم نظم و إجراءات الرقابة المطبقة في المؤسسة، ومدى التماشي مع السياسات الإدارية الموضوعة و بعد ذلك اقتراح التحسينات و التغيرات[1] الأنظمة الموجودة بالمؤسسة و التي يراها مناسبة و منه فإن المدقق الداخلي يقوم بعملية التأكد من أن العمليات المحاسبية تعكس الحقائق بصورة سليمة وصحيحة و أنها مطابق للواقع، و ليس الغرض من ذلك إبداء الرأي فيما يتعلق بصحة القرارات المتخذة من طرف إدارة المؤسسة، وعليه فإن التدقيق الداخلي يعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة المتعلقة بمختلف أنشطة المؤسسة، ومن ثم إعطاء حكم عليها فهو يساهم بشكل كبير في نجاح المؤسسة و بالتالي التحكيم في طرق تسييرها وهذا ما يؤدي إلى بقائها و استمرارها.

ثانيا : مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة : إن وجود المدقق الداخلي في المؤسسة ضروري و مهم جدا خاصة بعد انفتاح السوق اقتصادية و صعود معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسرح المنافسة، ولذلك نجد جل المؤسسات تستعين بعمل المدقق الداخلي بهدف فحص القوائم المحاسبية، وتقييم عمل الأفراد مدى قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم، و إن الحفاظ على أصول المؤسسة و التسجيل الدفتري قد نفد بطريقة سليمة و بعد ذلك إعطاء حكم حول مدى قوة النظام الموضوع و بين نقاط الضعف أو القوة فيهم باقتراح الإجراءات صحيحة، فالمدقق الداخلي عند قيامه بفحص أو تقييم أداء مصلحة معينة في المؤسسة عليه أن يقوم بثلاثة خطوات وهي: [2]

- إعداد منحنى بياني لسير البيانات : الوثائق، وبعد ذلك تحليل هذا المنحنى البياني و في الأخير يحضر استمارة أسئلة يوجهها على القائم على تسيير المصلحة المعينة، وجميع الموظفين داخل تلك المصلحة ليتمكن من تقييم الأداء بشكل كافي وفعال، وعليه فإن المدقق الداخلي يقوم بإعطاء حلول ناجعة ومفيدة بحكم خبرته المهنية وكفاءته العلمية وذلك خدمة للإدارة، إذن فالمدقق الداخلي هو شخص ذو كفاءة علمية وخبرة مهنية يعمل داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمعنى أنه يخضع لأوامر الإدارة العليا للمؤسسة فهو لا يتمتع بالاستقلال الكلي عنها، لكنه مستقل عن الإدارات الأخرى في المؤسسة ؛
- يقوم بمتابعة الأداء ولكنه لا يحدد المسؤوليات، ولا تكون له أية سلطة على العاملين بأقسام المؤسسة فهو مسئول أمام الإدارة فقط، ونجده يقوم بعمله من واقع مهامه الوظيفية من خلال الفحص،و التقييم و مراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المؤسسة؛
- يقوم بإعداد تقرير يوضح فيه نتائج الفحص و التقييم التي قام بها، ويفصح عن الحلول و الاقتراحات التي يراها مناسبة و ملائمة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة عموما فإن عمل المدقق الداخلي يتمثل أساسا في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة داخل المؤسسة و نشير هنا إلى أن عمل المدقق الداخلي مستمر طوال السنة.[1]

خلاصة :

يعتبر أي من تقنيات النظام المحاسبي المالي سواء يدوي أو إلكتروني إن لم يطبق داخل المؤسسة الاقتصادية فلا جدوى من تواجده أصلا، فالتحول الذي شاهدته المؤسسات الاقتصادية إلى أنظمة معلومات محاسبية

---

[1]. بوفروعة سفيان ، مرجع سبق ذكره ص : 98.

[2]. المرجع نفسه :صص : 98، 99، 100، 101 .

الكترونية تعتبر في حد ذاته بداية لمراحل دورة النظام و تكون الحاجة على الحصول على أجهزة ومعدات لتطوير العمليات المحاسبية و مسايرة التطورات في بيئة العمل أمر مشروع.
خلال دورة تشغيل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني يستطيع كل من مشغلي النظام في إدارة المؤسسة و أولئك الذين وأولئك الذين يستخدمونه لتجميع البيانات و إعدادها لإدخالها للنظام المحاسبي و آخرون ممن يستخدمون مخرجاته من اكتساب خبرة بالنظام ككل و التعرف على مواطن قوته و ضعفه. ولهذا تؤدي المتابعة الدورية للنظام إلى اكتشاف سبل جديد لتحسين أدائه و تطوير وظائفه، حيث تتم صيانة وتصحيح المشاكل العالقة أثناء تنفيذ المؤسسة الاقتصادية لنظامها المحاسبي.

الفصل الثالث :

مقدمة:

يمكن القول إن الهدف من التربص هو تجسيد دراسة الجانب النظري و معرفة مدى تطابقه على الدراسة التطبيقية (على مستوى المؤسسة)، بإضافة إلى أن هذه الأخيرة قد سهلت لنا تقبل معلومات الدراسة النظرية بشكل مبسط وفي وقت اقل.

و يعود السبب الرئيسي لاختيارنا لمؤسسة سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات بالتحديد لكونها مؤهلة وفق معايير دولية، ونظرا للالتزامات الدولية الجزائرية منذ سنة 2009 أجبرت الجزائر بان تنشأ إدارة للتدقيق الداخلي و كان هذا الأخير موضوع دراستنا .

كما أن التدقيق الداخلي لا تمارسه كل المؤسسات الوطنية بصفة رئيسية.

وبغرض الإلمام بالجانب التطبيقي فقد قسم هذا الفصل أساسا إلى محورين رئيسيين:

المبحث الأول :تقديم عام لمؤسسة مجمع سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات.

المبحث الثاني: أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مجمع سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات

كابلات الجزائر سيدي بن ذهيبة (ديوان الخدمات المدنية) وحدة الانتاج وعلامة تجارية من مجمع SIDI

من خلال استثمراتها مع احداث التقنيات , والكابلات الجزائرية هي واحدة من اكبر الاستثماراث في افريقيا , و اصبحت الشركة رائدة في مجال التكنولوجيا والانتاج والكهربائية والكبلات , والكابلات الخاصة والكبلات لتطبيق السكك الحددية .

للحفاظ على مكانتها الرائدة , والوفاء بالتزماتها وضمان مسؤوليتها اتجاه شركتها والموظفين والموردين والعملاء على الاحتفاظ بها وبناء علاقة طويلة الامد من الثقة .

تعريف المجمع الصناعي :

هي منشأة ذات طابع خاص ولذا نشاط صناعي و تجاري من الدرجة الأولى، والتي وفرت كل الإمكانيات البشرية و التقنية اللازمة، التي جعلتها من أهم المركبات.

حيث يضم المجمع الصناعي سيدي بن ذهيبة على عدة مؤسسات التي اكتسحت السوق الصناعية والتجارية والتي تشمل:

1 - مؤسسة سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات (CSB) ، والتي سيتم التعرف إليها الحقا.

2 - مؤسسة مطاحن سيدي بن ذهيبة. (MSB) .

3- مؤسسة تربية الخيول سيدي بن ذهيبة(HSB) .

4- العدلانية للبنيات الفخمة (promotion immobiliere haut standing) .

المطلب الأول: تعريف ونشاط و أهداف مجمع سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات

أولا : تعريف المؤسسة :

شركة كابلوري سيدي بن دهيبة هي شركة ذات مسؤولية محدودة من حيث الصيغة القانونية تتكون من مؤسسها : السيد جيلاني كوبيبي عبد القادر بوستة , جيلاني كوبيبي حاج علي , جلاني كوبيبي بشير , رأس مال الشركة 102.400.000.00 دج . بالنسبة للتوظيف توظف اكثر من 600 موظف , مع قدرة استهلاكية لمادة النحاس ب 90000/طن سنويا و 40000/طن سنويا لمادة الألمنيوم .

الموقع الجغرافي :

تشغل مساحة 132.000 م , منها قسم مغطى بمساحة 76.000 م , وهو موجود على موقع 124.000 منها 40074 م بناء , يكمن مقر الشركة بمنطقة النشطات قسم 17 الملكية رقم 123 ماسرة – مستغانم , حيث يتميز بموقع استراتيجي جغرافي مساعد على بعد 30 دقيقة من ميناء مستغانم وساعة ونصف من ميناء وهران , وهو يمثل امتياز الوصول الى افريقيا و السوق الاوروبية .

ثانيا : نشاط المؤسسة :

هي مؤسسة صناعية تعمل في مجال الطاقة مند 2009, نشاطها الرئيسي هو انتاج تسويق الكابلات الكهربائية (منخفضة و متوسطة و عالية التحمل, ذات جودة عالية من الاستجابة لاحتياجات السوق الوطنية والدولية) .

ثالثا : اهداف المؤسسة :

- اهداف المؤسسة :

تتمثل اهداف المؤسسة في النقاط التالية :

1 - تعظيم الربح من خلال الفرق بين البيع والتكلفة .

2 - تدعيم الانتاج المحلي .

3 – الرفع من الاقتصاد القومي .

4 – العمل على توزيع شبكة التوزيع والاتصال .

5 – السير على مراقبة الجودة وتركيب منتجاتها للحفاظ على سلامة الزبائن .

- مميزات المؤسسة : للمؤسسة عدة مميزات , ندكر منها :

1- الجودة:

بالنظر الى تفوق المؤسسة التي تتميز بيه وهذا لانها استثمرت في ميثاق الجودة التي تعتزم على تطبيقها بصرامة من قبل الفريق العامل في جميع مراحل عملية التصنيع , ولتحقيق ذلك فان الشركة لديها مخبرين وفريق من الخبراء الذين يعملون في الامتثال للمعايير الصحيحة ومراقبة الجودة في كل مرحلة من مراحل الانتاج , من مواد الخام الى المنتج النهائي للتاكد من ان المنتجات المعروضة للعملاء هي من اعلى الموصفات الفنية مع الهذف النهائي لبناء الثقة و ضمان افضل جودة وطول عمر حياة الكابلات , حيث تحترم المعايير الدولية والوطنية بمافيها ذلك :

-معيار اللجنة الكهرو تقنية الدولية(IEC) .

-معيار اتحاد الكهرباء الفني (UTE).

-معيار اللجنة الاوروبية للتوحيد القياسي للطاقة الكهربائية (CENELE) .

-مؤسسة الموصفات والمقاييس البريطانية .

2- البيئة :

اولية المؤسسة لسياسة البيئية جزء من المخطط الامني , فهي تستعرض بصورة منتظمة بتقييم السلوك البيئي لديها .

فمن صمن الاطار القانوني الحد من تاثيرها على البيئة من خلال عملية مخصصة لضولبط مختلفة منها : نوعية النفايات ومياه الصرف الصحي والانبعاث مع العديد من الشركات التجارية , فان شركة الكابلات سيدي بن دهيبة تقوم بالاستخدام الامثل لديها من خامات النحاس واعادة تدوير النفايات , كما تتعهد باستخدام اقل ممكن للمياه العدبة من خلال عملية معالجة مياه الصرف من مناطق الانتاج . من الالتزام بشراء مواد استهلاكية متوافقة مع حماية البيئة من اجل الحد من كمية النفايات الخطيرة بالاضافة الى ذلك استخدام التكنولوجيا يساعد على الحد من انبعاث النحاس والالمنيوم وبالتالي الحد من انبعاث الغازات لهذا فان اختيار المواد اقل تلويثا يساعد في تسهيل عملية التدوير .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والوظيفي لمؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة .

1.3الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة

الشكل 1 : الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة :

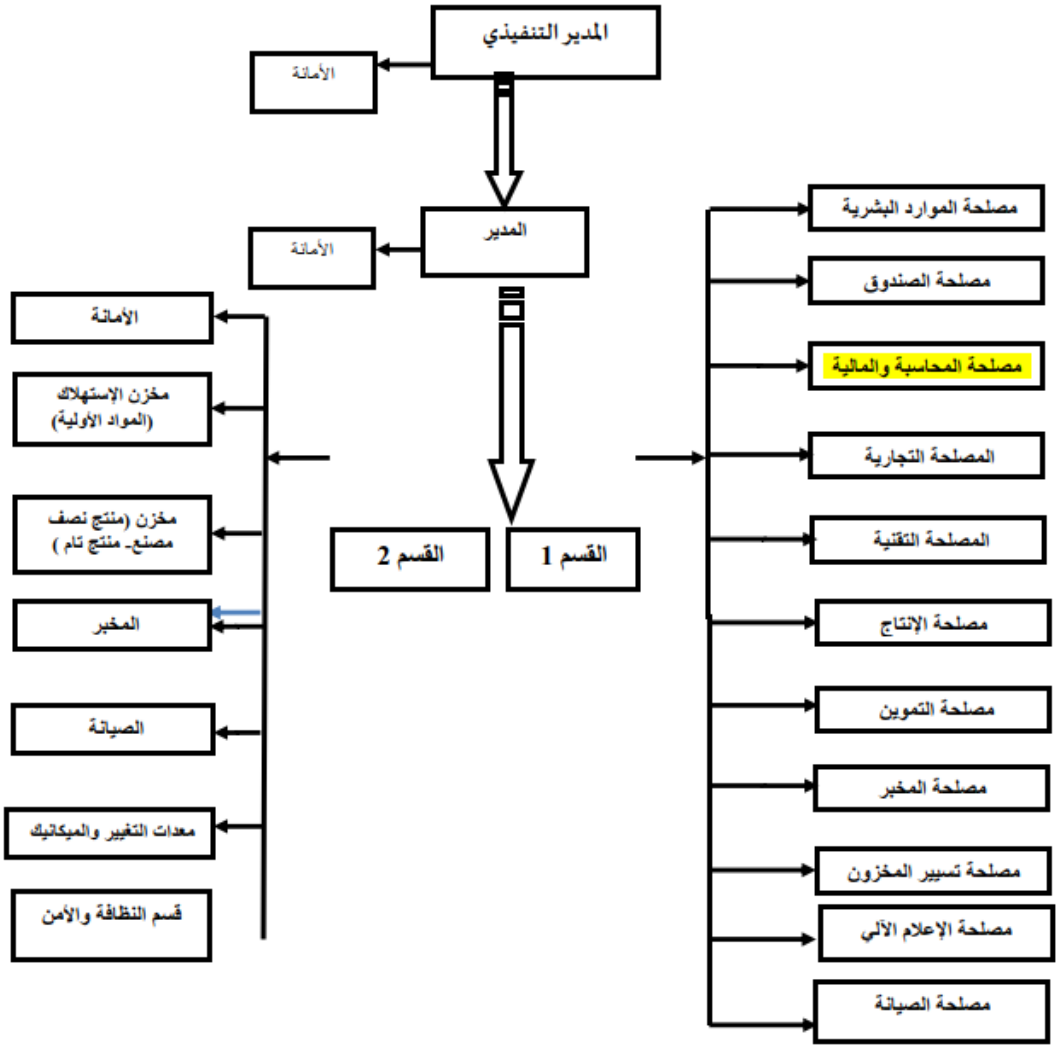

مصدر: مصلحة المستخدمين.

2.3 الهيكل التنظيمي لمدرية المحاسبة والمالية

الشكل 2 : الهيكل التنظيمي لمدرية المحاسبة والمالية

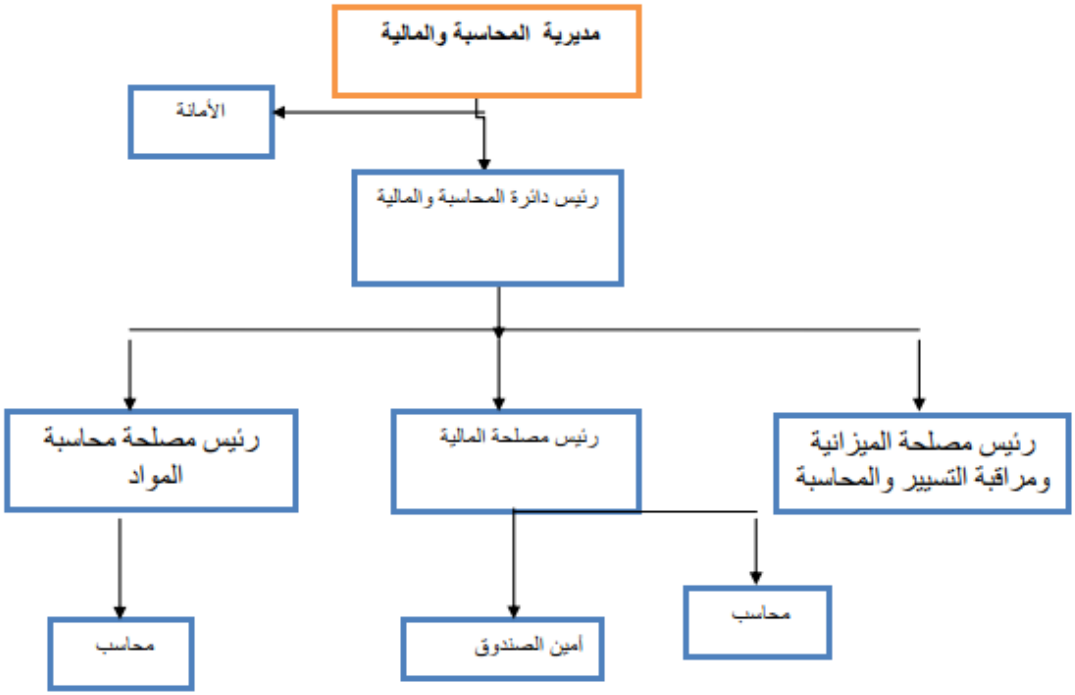

المصدر: مدرية المحاسبة والمالية

3.3 المهام الوظيفية لمدرية المحاسبية والمالية

الشكل 3 : الهيكل الوظيفي لمصلحة المحاسبة والمالية

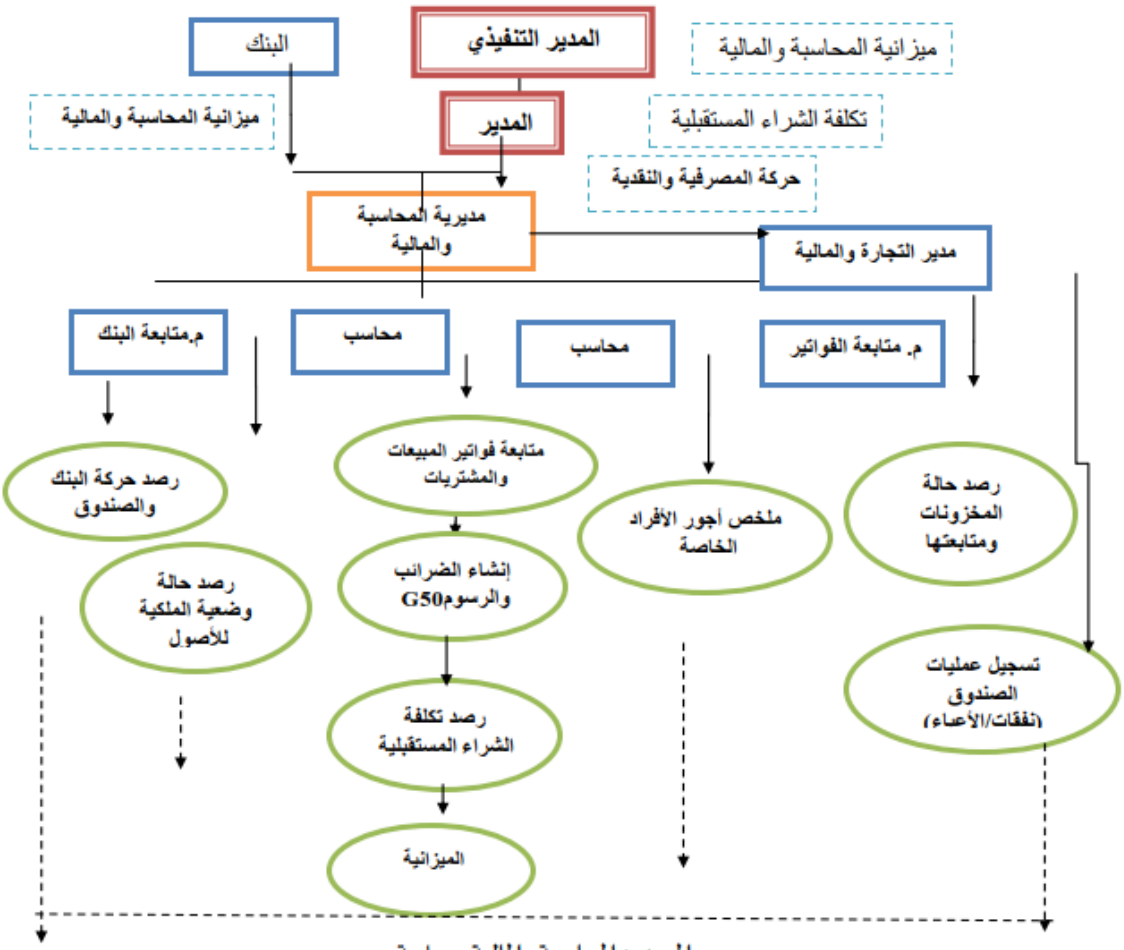

المصدر: المحاسبة والمالية مصلحة

المبحث الثاني:أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة

المطلب الأول: سيرعملية التدقيق الداخلي:

-تقوم المؤسسة بالتدقيق الداخلي من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية ،اكتساب القدرة على التحكم في المخاطر التي يمكن أن تواجهها وتجنب سوء التسيير وتقييم مستوى الأداء من أجل ضمان السير الجيد لأنشطة الوحدة ،ويتم ذلك وفق عدة خطوات يمكن إبرازها فيما يلي:

المخطط السنوي للعمل.

-التحضير لبرنامج العمل: (نطاق العمل).

-يقوم قسم التدقيق الداخلي كل سنة بوضع خطط للتدقيق الداخلي على مختلف المهمات الممكن القيام بها ،ذلك على أساس تقييم المخاطر وتحديدها وحرصها لتفاديها والتقليل من أثارها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بالاعتماد على :

-ملفات التدقيق مثلا:دليل إبرازات التسيير ،ملف الدائم للوحدة.

-تقارير التدقيق الداخلي للسنوات الثلاث السابقة.

-تقارير التدقيق الخارجي للسنوات الثلاث السابقة.

-تقارير أنشطة المؤسسة .

وباتباع الاجراءات والقوانين المتعارف عليها لتحضير المخطط السنوي والقيام باعماله ومراقبة مدى امكانية تطبيقه لمعرفة السير الحسن للعمل،أحيانا ظهور مهام مفاجئة غير مخطط لها لهذا يجب تسويتها في الوقت المحدد من طرف المسؤول عنها.

-تطبيق مهام التدقيق:

يتم تطبيق التدقيق وفق المراحل التالية:

-اختيار فريق المهمة : يتم اختيار الفريق الذي يقوم بمهمة التدقيق على أساس الموضوع المراد تدقيقه وحسب خبرة واختصاص كل شخص في الفريق.

-رسالة المهمة:يقوم مسؤول مصلحة التدقيق بإرسال رسالة إذ القسم الذي سيتم تدقيقه وتتضمن الرسالة مايلي:

-هل المهمة مخطط لها أو فجائية؟

-التنظيم الخاص بهذه المهمة،فريق المهمة (الاسماء،المناصب).

-المدة الزمنية .

-عقد اجتماع توزيع المهام :يتم التعرف على من يقوم بالمهمة وتقسيم المسؤليات على الفريق.

-طلب الوثائق التي يحتاجها الفريق لاتمام مهمته.

-شرح اهداف المؤسسة وأهم االابرازات المتبعة.

اعداد جدول المخاطر:

يتم التنبأ لبعض المخاطر عن أعمال معينة أو احتمال حدوث مخاطر من اجل مواجهتها في الوقت المناسب والتحكم في أثارها.

يبدأ المدقيقون بتقييم نظام الرقابة الداخلية ، من خلال تقسيم كل نشاط الى مجموعة إجراءات وتحليلها وذلك بدراسة أهدافها ومنه يمكن تحديد الاخطار التي تنجم عنها والتي تعيق تحقيق هذه الاهذاف . بعد تحديد الاخطار ،يتم وضع النتائج التي تنتج في حالة حدوث كل خطر من الاخطار السابقة،وتقييم مدى تغطية هذا اخطر بمعنى:

ما هي طرق مراقبة هذه الاخطار؟

وفي حالة غياب الرقابة تعتبر هذه من النقائص التي يوجه المدقق توصيات بخصوصها في نهاية هذه المرحلة يكون قد متم وضع جدول الاخطار الخاص بالمهمة.

-تعليمة توجيه مهمة التدقيق.

يتم تصنيف المخاطر التي وجدت في جدول المخاطر السابق حسب اهميتها، وحسب الاخطار المقبولة توضع اهذاف المهمة ويتم تثبيتها في وثيقة توجه على مسؤولي القسم والوحدة التي يتم تدقيقها حيث تتناول هذه الوثيقة ما يلي:

-ماذا سيدقق المدققين؟

-الاعمال المتعلقة بكل هذف من الاهذاف التي تم تحديدها؟

-الوسائل التي سيتم استعمالها أثناء التدقيق؟

-من سيقوم بهذا التدقيق؟ وما المدة اللازمة لذلك؟

- تطبيق المهمة:

-تعتمد هذه المرحلة على برنامج العمل الذي تم وضعه في المرحلة السابقة حيث يحدد :

-الاهذاف التي تم اختيارها.

-المسؤول المحدد لكل هذف . .

-الوسائل التي سيتم استخدامها.

-المدة اللازمة لتحقيق كل هذف .

-مقارنة ما تم تطبيقه بما هو مخطط له في برنامج العمل من خلال اكتشاف الاخطاء والانحرافات وتصحيحها بهدف الامتناع عن إعادة الأخطاء ويتم تصحيحها من خلال مطابقتها مع الاجرءات المعمول بها.

-تحصيل النتائج ويكون بتحقيق الاهذاف المهمة على مستوى المؤسسة وتصحيح الأخطاء ومتابعتها بصفة مستمرة بإعداد تقارير عن ذلك.

-التقرير النهائي، وفيه يكون إبداء المدقق الداخلي رأيه الفني المحايد بكل نزاهة ومصداقية، يقترح بعض التوصيات التي يراها مناسبة تفيد الغرض ويمكن الاعتماد عليها ويتم ترتيب هذه التوصيات حسب الاولوية مع تحديد المدة اللازمة لتطبيق هذه التوصيات ويتم متابعتها فيما بعد من قبل خلية التدقيق.

-يحتوي هذا التقرير على أهم نقاط مهمة التدقيق إضافة إذ التوصيات المقترحة ليطلع عليها المدير العام للوحدة يشكل ضمن اجتماع.

ثانيا: إعداد تقارير التدقيق الداخلي:

يمر إعداد تقارير التدقيق الداخلي بعدة مراحل ذلك بعد إجراء العديد من الاختيارات لكي يصل الى صياغة تقريره النهائي حول حقيقة الوضعية المالية للوحدة المعلومات مقدمة لادارة والمدققين الخارجين.

بالنسبة الأطراف الادارة :

فإن تقرير المدقق الداخلي يوجه ملاحظات تتعلق بالنقاط الضعف التي تظهر على مستوى نظام الرقابة الداخلية وذلك بتفادي ارتكاب الاخطاء والعيوب مستقبلا.

-يجب على مصلحة المالية والمحاسبة إبراز الأخطاء الشكلية والموضوعية في القرارات وعمليات التسجيل والطرق المتبعة ومدى الالتزام بتطبيق القوانين والمبادئ المتعارف عليها.

-المدقق الداخلي يقدم تقرير الى المدير العام للوحدة وهو مكلف بتحديد استراتجيات الوحدة والتخطيط لافاق جديدة.

بالنسبة للمدقق اخارجي:

يعتمد المدقق الخارجي في كثير من الأحيان على التقرير الذي يعده المدقق الداخلي، أي أنو يوجد تكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي، فالتدقيق الداخلي يعتبر نقطة البداية التي يمكن للمدقق الخارجي الأعتماد عليه خاصة في عمله وأثناء قيامه بإعداد التقارير يكون ذلك بوجود لنظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وعرض أسئلة وأجوبة المقابلة.

-بعد إعطاء نظرة عامة عن المؤسسة ومديريها، وتشخيص البنية التي تعمل بها والأهذاف التي ترمي إليها سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض نتائج المقابلة التي قمنا ها، ولكن قبل ذلك ستقوم بتعريف الأدوات الستعملة في جمع المعلومات والبيانات.

منهجية الدراسة الميدانية.

تتمثل المنهجية في الدراسة الميدانية الأسلوب المتبع قصد الوصول الى الأهذاف المسطرة وباختبار موضوع بحثنا المثمثل "في دور تقنية النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي " مثلها مثل أي حث أخر يتطلب تحديد الاطار المنهجي للدراسة الميدانية، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف مختلف الأدوات المستعملة في جمع البيانات وتحليلها.

المقابلة :

اسم ولقب صاحب المقابلة : عزمو محمد

الجهة التي يعمل بها: دائرة المحاسبة و المالية .

موضوع المقابلة : دور تقنية النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي.

مكان المقابلة : منطقة صناعية ماسرى – مستغانم .

تاريخ المقابلة : 22 / 05 / 2019

عرض أسئلة وأجوبة المقابلة.

لقد قمنا بإجراء مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة والمالية لؤسسة سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات إذ حاولنا من خلال هذه المقابلة طرح عدد من الأسئلة لإلمام بمختلف جوانب الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والحصول على الأجوبة المناسبة.

وقد تضمنت هذه المقابلة طرح 20 سؤال مختلفا بدءا بأسئلة عن التدقيق الداخلي، ثم أسئلة حول تقييم الأداء ثم تطرقنا إلى العلاقة بين هذين العنصرين.

وفيما يلي عرض مفصل لكل من الأسئلة المطروحة والأجوبة عليها.

السؤال **1**: ماذا نعني بالتدقيق الداخلي؟

التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة تعمل على القيام بختلف عمليات وأنشطة المؤسسة، من أجل تحقيق أهذاف المؤسسة وتحديد ومواجهة الأخاطر.

السؤال **2**: من يقوم بالتدقيق الداخلي في مؤسستهم؟

يقوم بالتدقيق الداخلي شخص يدعى المدقق الداخلي هو مسؤول عن عمليات تحليل وفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بشكل منتظم ومساعدة أعضاء الإدارة على تأدية مهامهم بطريقة فعالة من خلال اقراحاته وتوصياته ذلك من أجل ضمان السير الحسن الأنشطة المؤسسة.

السؤال **3**: هل يوجد قسم للتدقيق الداخلي مستقل في مؤسستكم

-يوجد قسم التدقيق الداخلي مستقل عن مؤسسة فهنالك مدقق خارجي تابع للمؤسسة يقوم بالاجرء التدقيق الداخلي للمؤسسة.

السؤال **4**: ما مكانة التدقيق الداخلي في مؤسستكم؟

يحتل التدقيق الداخلي مكانة هامة في المؤسسة فهو وظيفة ضرورية ولو أهمية بارزة من خلال العمل بإجراءات التدقيق الداخلي والاعتماد على توصيات واقتراحات التي تقدمها الإدارة على شكل تقارير مفصلة وحلول مناسبة.

السؤال **5**: ماهي المعلومات الأساسية اللازمة في التدقيق الداخلي؟

تتمثل المعلومات في تقارير مصالح المؤسسة، بالإضافة إذ القوائم المالية الموازنات التقديرية والدفاتر المحاسبية، تقارير التدقق الخارجي.

السؤال **6**: من أين يقتني المدقق الداخلي المعلومات اللازمة؟

يقتني المدقق الداخلي المعلومات من ملفات التدقيق والتي تتمثل في الملف الدائم وكذلك دليل إجراءات التسيير، الاعتماد على نظام المعلومات المستعمل وكذلك بعض المعلومات من مصادر داخلية وأخرى مصادر خارجية.

السؤال **7**: هل يقوم المدقق الداخلي بالتغيير والتحسين دون اللجوء إلى المدير؟

إن عمل المدقق الداخلي يقتصر على فحص وتقييم الوثائق والبيانات المالية نظام الرقابة الداخلية لكنه ليس مسؤول عن قرارات التغيير والتحسين بل يقدم اقتراحات وحلول معينة تساعد في اتخاد القرارات من طرف الإدارة العليا.

السؤال **8**: هل تولي مؤسستكم أهمية لأداء عمالها؟

نعم تهتم بأداء عمالها وذلك منذ بداية نشاط المؤسسة، من خلال القيام بالعمل المطلوب وإنجازه على أكمل وجو حيث كل فرد أو عامل داخل هذه المؤسسة يسعى إذ تقدمي أحسن ما لديه من مهارات وكفاءات، من اجل التفوق والتميز على باقي العاملين،والمحافظة على منصبه وترقيته.

السؤال **9**: هل تقوم هذه المؤسسة بقياس أداء عاملها؟

نعم تقوم بقياس أداء عاملها وتستخدم مجموعة من المقاييس لقياس هذا الأداء.

السؤال **11**: فيما تتمثل هذه المقاييس؟

إنها تستخدم مقاييس المداخلات والمخرجات ومقاييس المحصلات والنتائج من خلال قياس ومراقبة توقعات العملاء.

السؤال **11:** هل تسعى المؤسسة إلى تطوير أدائها؟

نعم تسعى هذه المؤسسة جاهدة الى تحسين وتطوير أدائها وذلك بإتباع النقاط التالية:

1- تقوم بتحديد المستوى المطلوب من الأداء.

2- تقوم بقياس الأداء الفعلي

3- المقارنة مابين المستوى المطلوب والأداء الفعلي،ثم عملية تحليل الفجوة الحاصلة والبحث عنها.

السؤال **12:**هل تقوم المؤسسة بتقييم أداء عمالها؟

تقوم المؤسسة بتقييم أداء عملها وذلك يدل على اهمية هذه العلمية في المؤسسة اذ على أساسها تتخذ العديد من القرارات خصوص تطوير أدائها،كما أنه من خلالها يتم العرف على نقاط الضعف في الأداء المسجل من قبل العاملين.

السؤال **13:**أي فئة من العمال التي يمسها التقييم؟

إن عملية التقييم تمس كل عمال المؤسسة سواء كانوا اداريين،تنفيذيين حتى مدير المؤسسة مسه التقييم لا فرق بين مدير وعامل بسيط الكل مع البعض لتحقيق أهداف المؤسسة.

السؤال **14:** من المسؤول عن عملية التقييم؟

المسؤول عن عملية التقييم هو الرئيس المباشر للعامل ويتم ذلك وفق الأهداف المحققة خلال السنة. السؤال **15:**كيف تتم عملية التقييم؟

فكانت إجابة مسؤول الموارد البشرية بأن التقييم يتم عن طريق إعداد ورقة استبيان (ورقة التقييم)،حيث يحتوي هذا الاستبيان على مجوعة من الأسلة ولكل سؤال نقطة ،وبعدها يتم استخراج النتائج التالية:

إما ترقية العامل، أو زيادة أجرة، أو نقله والغرض من هذا التقييم هو تحسين نوعية الأعمال المراد إنجازها،بهدف تحقيق الأهداف المتوقعة من التقييم بشكل جيد.

السؤال **16:** ما هو تاريخ إجراء عملية التقييم؟.

إن التقييم يتم في نهاية كل سنة، الذي على أساس ينبثق مخطط التكوين الخاص بكل فرد وأيضا تحديد المردود الفردي.

السؤال **17** :ما هي إستخدمات نتائج التقييم ؟

إن عملية تقييم الأداء تكون بهدف معرفة نقاط الضعف وتدارك النقص الحاصل من أجل تحسين مؤهلات وكفاءة العمال من خلال برامج التكوين والتدريب والتعليم المستمر وبرامج التطوير.

السؤال **18** :كيف يمكن تعريف تدقيق الأداء (التدقيق الإداري)؟

تدقيق الأداء هو عملية التأكد من مدى التزام الموظفين بأداء عملهم حسب الأنظمة والقوانين المتعارف عليها ،والمتبعة من طر ف المؤسسة ،وكذلك مدى استخدامهم الأمثل للموارد بكل كفاءة وفعالية .

السؤال**19:**كيف يساهم المدقق الداخلي في تقييم الأداء ؟

يساهم المدقق الداخلي في تقييم الأداء من خلال تقديم تقارير ذات مصداقية وبرأي فني محايد عن فعالية نظام الرقابة الداخلية ،والاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة وكذلك مساعدة أعضاء الإدارة في إعطاء اقتراحات وحلول مناسبة لنقاط الضعف الناتجة عن التقييم .

السؤال 20: الهدف من تقييم أداء المؤسسة ؟

يتمثل أساسا في قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار والتطور وكذلك رقيق أهدافها المالية والإدارية، من خلال استغلال الأمثل للموارد البشرية وإدارية، وتوضيح جوانب القوة في أدائها والجوانب القابلة للتحسن مستقبلا.

خلاصة:

نستنتج من خلال الدراسة الميدانية أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية بأكبر قدر من الملائمة والكفاءة لتلبية الاحتياجات و اتخاذ القرارات ويكون من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية ما يبين الرغبة في استخدام نظام معلومات جيد و فعال.

و في الأخير وكمقارنة لما ثم دراسته في الفصول السابقة و لما هو مطبق فعلا في المؤسسة، فإن لتقنيات نظام المعلومات المحاسبي مبررات فعلية لتطبيقها داخل المؤسسة و بكفاءة عالية خاصة و أن التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الحديثة يتطلب الدقة في التنظيم و التخطيط و التوجيه و الرقابة و بالتالي التفاعل بين هذه العناصر للوصول إلى اتخاذ القرارات الرشيدة.

وكخلاصة قول يمكن أن نجزم من خلال الدراسة الميدانية أن تفعيل عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية يقع على عاتقه تحقيق علاقات التنسيق والترابط و التكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية و التي تتمثل بالدرجة الأساس بكل من نظام المعلومات المحاسبية و باقي الأنظمة المعلوماتية الأخرى.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع **دور تقنيات النظام المالي المحاسبي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي معالجة** إشكالية البحث التي تدور حول **كيف تساهم تقنيات النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي وبالتالي إعطاء صورة حقيقية للمؤسسة من الناحية الاقتصادية والمالية ..الخ ؟**

التي قمنا بدراستها ميدانيا في مؤسسة سيدي بن ذهيبة لصناعة الكابلات من خلال الفصول الثلاث لهذه المذكرة، وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب المشار إليها في المقدمة .

ومن خلال هذه الدراسة، نستنتج أن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أجبر العديد من دول العالم إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها، و الجزائر كغيرها من الدول باشرت في إصلاحات اقتصادية لتتماشى مع التغيرات العالمية، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية سعت الجزائر كذلك للأخذ بهذه المعايير بهدف التوافق في مجال العمل المحاسبي.

ورغم أنها لم تتبنى معايير المحاسبة الدولية صراحة إلا أنها استجابت لهذه المستجدات الدولية بإصدار القانون رقم 07/ 11 المؤرخ في 2007/11/27 يتضمن النظام المحاسبي المالي، يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار ألمفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية في إعداده.

ومن ناحية أخرى ينحصر هدف تقنيات النظام المحاسبي المالي من تفعيل عملية التدقيق الداخلي،في إعطاء وضعية حقيقية للمؤسسة الاقتصادية إضافة إلى تحسين وتعديل الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة ويهدف بالدرجة الأولى إلى السهر على حماية أصولها وممتلكاتها من الضياع و الإهمال، وذلك بمرافقة منفذي الرقابة في تنفيذ المهام و المسؤوليات المتعلقة بها، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل و الأدوات وتقديم النصائح و التعديلات حول العمليات التي تمت مراجعتها، بتكليف من الإدارة أو بقوة القانون.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن هذا البحث سمح لنا بالخروج بعدة استنتاجات يمكن عرضها في النقاط التالية:

- اختبار فرضيات البحث؛
- أهم النتائج المتوصل إليها؛
- توصيات البحث.

❖ **اختبارفرضيات البحث :** بعد دراسة مختلف جوانب الموضوع، وعرض مختلف عناصر هذا البحث بشقيه النظري و الميداني ، ثم اختبار مدى صدق فرضيات البحث التي ثم طرحها في البداية وكانت النتائج كالتالي:

بخصوص الفرضية الأولى : التي تنص على إن تقنيات النظام المحاسبي المالي على عملية التدقيق الداخلي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل المشاكل المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة و القضاء على التداخل في المهام بين الوظائف المختلفة داخل المؤسسات، فقد تحققت لأن المؤسسات تستخدم مجموعة من الإجراءات لتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة على العمليات ضمن المؤسسة،ومن أهم هذه

الإجراءات هي : الفصل بين الوظائف و المهام ذات العلاقة يبعضها البعض إضافة إلى التحديد المسبق للصلاحيات و المسؤوليات عن تنفيذ الأعمال و الأنشطة و التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المنظمة.

أما بخصوص الفرضية الثانية : المتعلقة بكون أن تطور تقنيات النظام المحاسبي المالي في عملية التدقيق الداخلي من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية يقع على عاتقه تحقيق علاقة التنسيق و الترابط و التكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية، فقد تحققت لأن من متطلبات تقنيات النظام المحاسبي المالي هو الحاجة إلى قاعدة بيانية وهي عبارة عن مجموعة من الملفات المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منطقية و مخزونة بطريقة منظمة تسهل وصول البرامج التطبيقية إليها بهدف معالجة البيانات ويمثل وجود قاعدة البيانات ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية أمرا هاما، حيث أن ذلك يساعد على تحقيق الفوائد عديدة من بينها : المساهمة في تحقيق التكامل بين النظم الفرعية للمعلومات في الوحدة الاقتصادية من خلال إمكانية إمداد و تبادل البيانات فيما بينها من خلال مصدر موحد.

❖ **أهم النتائج المتوصل إليها :**

- أن البيانات المثمتلة في شكل تقارير مالية ثمتل المادة الأولية لتقنيات النظام المحاسبي المالي ذلك من أجل المعالجة لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتحاد القرارات.
- يعتمد تفعيل عملية التدقيق الداخلي على جودة التقنيات النظام المحاسبي المالي من أجل الوصول إلى جودة في المعلومة المحاسبية لتصبح في الأخير تعبر جودة المخرجات على جودة المذخلات و نجاح النظام المحاسبي الذي يعتبر المحرك الأساسي للدورة المحاسبية (اذخال – معالجة – إخراج).
- أهمية الثبات في الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات و معالجة و عرض معلوماتها المحاسبية في التقارير المالية للعديد من الفترات المالية المتعاقبة مما يساعد بصورة أفضل الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودتها لإنجاز عملية اتخاذ القرار.
- من متطلبات تفعيل عملية التدقيق الداخلي توفير عوامل الملائمة و الثقة و المصداقية في المعلومات و البيانات التي ثم تجميعها بغرض معالجتها و الحصول على مخرجات ملائمة لإتمام عملية اتخاذ القرار و في الوقت المناسب.
- الاستمرارية في تحديد حاجة المؤسسة للتقارير المالية و استخدام كافة الوسائل المحاسبية في انجاح عملية اتخاد القرار اعتمادا على الجودة و الفعالية في القبول العام لدى المؤسسة في استخدام تقنيات النظام المحاسبي المالي.

❖ **توصيات البحث :**

- ضبط سياسات وإجراءات تقنية و محاسبية تعتمدها المؤسسة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا و تكنولوجيا حتى لا يكون هناك انحياز.

- ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم و التدريب على جميع المستويات مهنتي المحاسبة و التدقيق بشكل يجعل الإلمام بتقنيات نظام المعلومات المحاسبي بغرض تجديد النظام المحاسبي بشكل عام و بالتجارة الإلكترونية بشكل خاص يعمل على منح المستخدمين الأساسيين لشهادات علمية و عملية ومزاولة المهنة و ترقيتهم .
- ضرورة إعادة النظر في معايير المحاسبية و صياغتها بشكل يتلاءم مع التطورات الحادثة في مجال التسيير و إدارة الأعمال وبيئة التجارة الإلكترونية.
- اقترح تكوين مصلحة محاسبة تكنولوجية متخصصة بترقية نظام المعلومات المحاسبي بشكل يتماشى و التطورات التكنولوجية بشكل عام.
- ضرورة ملائمة التقارير المالية لإستخدمات نظام المعلومات المحاسبي بغرض إعادة إدخالها بغرض المعالجة بشكل يتلاءم و متطلبات المؤسسة في الوظائف الموكلة لها و بالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة.

المراجع :

1/ المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد دحدوح و أخرون ، التدقيق الداخلي ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2008.
2 - ابرا هيم الجزراوي ، عامر الجنابي ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، دار اليا زوري العلمية ، الأردن ، 2009.
3- تميم أحمد عليا ، دورة التدقيق الداخلي ، مركز ضمان الجودة ، جامعة تشرين ، 2012.
4. جمال طرايرة ، محاسب دولي عربي قانون معتمد ، جزء 3،مجمع دولي عربي للمحاسبين ، عمان ، 2013 ،
5. حسين يوسف القاضي و آخرون ، التدقيق الداخلي ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2008 .
6- خالد الخطيب ، خليل الرفاعي ، علم تدقيق الحسابات النظري و العملي ، الطبعة 1 ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009.
7- خلف عبد الله الواردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الأردن الطبعة الأولى، 2006 ،
8- شعيب شنوف , محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، 2008.
9- صالحي محمد, التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة,الطبعة1,مركز البحث وتطوير الموارد البشرية, عمان 2016,
10- صالح محمد ، مدونة قراءة للعلوم المالية و الإدارية.
11- طلال أبو غزالة ، دورة التدقيق الداخلي ، الجزء 1.
12- عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية و المحاسبية، الجزء2، الطبعة 4، مركز الضرائب المهنية للإدارة، مصر
13. قاسم و اخرون ، نظام المعلومات المحاسبية ؛ كلية الحدباء ، العراق ، 2003 .
14. لخضر علاوي ، نظام المحاسبة المالية ، الورقة الزرقاء ، 2010 ، الجزائر .
15- محمد عباس بدوى ، الأميرة ابراهيم عثمان ، تطور الفكر المحاسبي بين النظرية و التطبيق ، دار الكتب والوثائق القومية ،مصر ، 2012 .
16 - محمد غافل سعد ، خالد راغب الخطيب ، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات ، الطبعة 1، دار الكنوز المعرفة العلمية ، عمان ، 2008.
17- مسعد محمود الشرقاوي ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء 1، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 ،
18- مصطفى طويل ، النظام المحاسبي و المالي الجزائري ، دار الحديث للكتاب ، 2010، الجزائر ،
19- منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، الطبعة 1، دار وائل ، الأردن ، 2005.

و المذكرات:الرسائل

1. السعدي عياد ، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة مسيلة ، الجزائر ، 2014.
2. الطيب مداني ، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2015 .

3. بروبة إلهام ، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر .
4. بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق مذكرة دكتورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 2014،
5. بوخلفة خفيظة ، المراجعة الخارجية للأعمال نهاية الدورة وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ،2014 .
6. بوداع لمياء ، النظام المحاسبي المالي بين الضرورة وصعوبة التطبيق ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة 20 اوت 1995، الجزائر ، 2015.
7. بوفروعة سفيان ، نظم المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ،2012 .
8. حامدي علي ، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر،2011 .
09. سليم بن رحمون ، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2013،
10. شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ة التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2004 .
11. طارق حميطوش،أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية إتخاد القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،الجزائر ، 2013.
12. عون وردية ،دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومة المالية ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أكلي محند ولحاج ،الجزائر ، 2015 .
13. محمد بن عمر ، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في إتخاد القرارات المالية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة حمه لخضر ، الجزائر ،
14. مريم قطش ،مدى امكانية اسقاط نماذج الفشل المالي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي ،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 ،الجزائر،2015. حيدوسي بشرى ، أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية المالية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة 20 اوت 1995، الجزائر ، 2015 .
15. مهيري سهام ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2014.
16. نوي هناء ، النظام المحاسبي المبسط ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ،2011 .
17. بساحة نعيمة ,دور تقنيات النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي , ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر ،2017 .

المجلات:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الصادر في 25 نوفمبر 2007، العدد 74 .

2/ الكتب باللغة الأجنبية:

jean Fraçois des Robert، François Méchin ، Hervé Puteaux، Narmes IFRS et PME ، Paris،du nod، 2004.

الملاحق

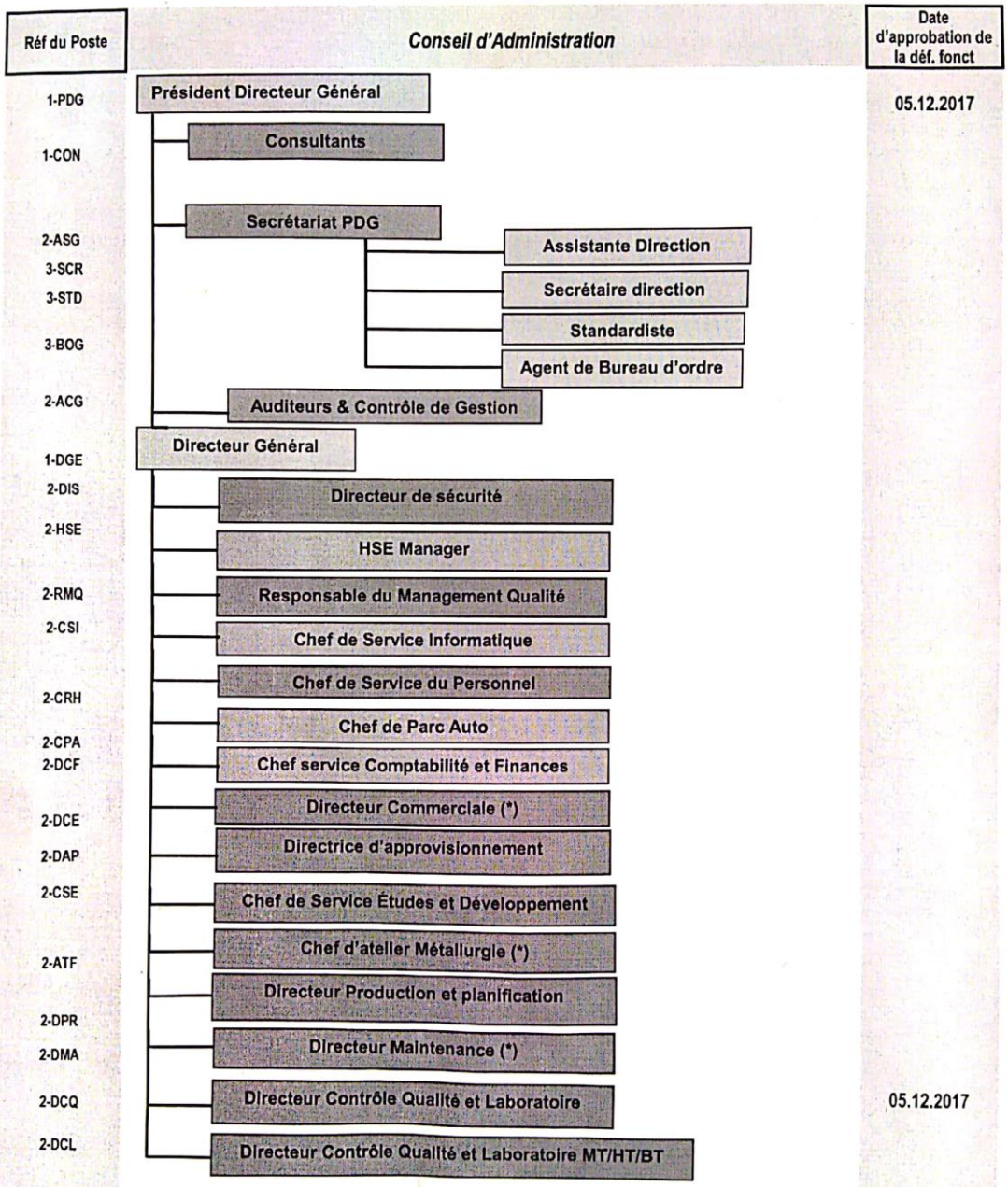

(*) Poste vacant.

Fait pour affichage, à Mostaganem le : **30.12.2018**

Directeur Général

Le présent document est amené à évoluer. Veuillez-vous assurer que cet exemplaire est bien l'édition en vigueur, par comparaison de sa date d'édition avec celle figurant dans la liste des documents en vigueur. Ce document est un document à usage interne, ne devant pas être ni photocopié ni amené en dehors des locaux de l'Entreprise. Merci pour le respect des directives qu'il contient.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0763060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise	:	SARL GISB
Activité	:	Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
Adresse	:	ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	500 000 000,00	500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	33 380 270,96	25 593 919,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	46 640 201,66	21 046 282,66
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**580 020 472,62**	**546 640 201,66**
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	1 518 239 681,40	3 521 663 641,67
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**1 518 239 681,40**	**3 521 663 641,67**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	932 835 070,95	654 287 032,33
Impôts	42 136 357,60	11 338 537,37
Autres dettes	1 361 987 099,26	660 503 411,52
Trésorerie Passif	6 825 994 066,67	4 713 893 095,70
TOTAL III	**9 162 952 594,48**	**6 040 022 076,92**
TOTAL PASSIF (I+II+III)	**11 261 212 748,50**	**10 108 325 920,25**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0763060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise	:	SARL GISB
Activité	:	Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
Adresse	:	ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	500 000 000,00	500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	33 380 270,96	25 593 919,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	46 640 201,66	21 046 282,66
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**580 020 472,62**	**546 640 201,66**
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	1 518 239 681,40	3 521 663 641,67
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**1 518 239 681,40**	**3 521 663 641,67**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	932 835 070,95	654 287 032,33
Impôts	42 136 357,60	11 338 537,37
Autres dettes	1 361 987 099,26	660 503 411,52
Trésorerie Passif	6 825 994 066,67	4 713 893 095,70
TOTAL III	**9 162 952 594,48**	**6 040 022 076,92**
TOTAL PASSIF (I+II+III)	**11 261 212 748,50**	**10 108 325 920,25**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0783060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise	:	SARL GISB
Activité	:	Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
Adresse	:	ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	14 062 286,64	7 292 664,14	6 769 624,50	6 827 456,24
Immobilisations corporelles	4 965 579 986,66	1 332 468 549,50	3 633 111 437,16	3 105 998 062,78
Terrains				
Bâtiments	979 439 247,41		979 439 247,41	618 690 217,41
Autres immobilisations corporelles	3 986 140 739,25	1 332 468 549,50	2 653 672 189,75	2 487 307 845,37
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	1 533 481 037,69		1 533 481 037,69	1 399 716 045,48
Immobilisations financières	7 480 196,47		7 480 196,47	44 886 833,06
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	6 409 800,00		6 409 800,00	6 409 800,00
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	1 070 396,47		1 070 396,47	38 477 033,06
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	**6 520 603 509,46**	**1 339 761 213,64**	**5 180 842 295,82**	**4 557 428 397,56**
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	3 889 814 421,93		3 889 814 421,93	3 431 866 432,70
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 411 225 419,64		1 411 225 419,64	1 437 317 186,92
Autres débiteurs	658 492 696,65		658 492 696,65	602 554 448,11
Impôts et assimilés	13 554 994,15		13 554 994,15	26 474 194,49
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	107 282 920,31		107 282 920,31	52 685 260,47
TOTAL ACTIF COURANT	**6 080 370 452,68**		**6 080 370 452,68**	**5 550 897 522,69**
TOTAL GENERAL ACTIF	**12 600 973 962,14**	**1 339 761 213,64**	**11 261 212 748,50**	**10 108 325 920,25**

Balance Générale

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Compte	Intitulé	A/Nouveau		Mvts du Mois		Cumul à ce jour		Solde	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
101	CAPITAL, EMIS OU CAPITAL SOCIAL O		500 000 000,00						500 000 000,00
110			63 196 691,33				25 593 919,00		88 790 610,33
119	REPORT A NOUVEAU DÉFICI	42 150 408,67						42 150 408,67	
120			25 593 919,00			25 593 919,00			
164	EMPRUNTS AUPRES DES ETABLISSE		2 021 663 641,67			766 309 569,86	262 885 609,59		1 518 239 681,40
168	AUTRES EMPRUNTS ET DETTES ASSI		1 500 000 000,00			1 500 000 000,00			
203	FRAIS DE DEVELEPPEMENT IMMOBILI	1 440 676,78						1 440 676,78	
204	LOGICIELS INFORMATIQUES ET ASSI	10 403 619,44				2 512 333,20	600 000,00	12 315 952,64	
205	CONCESSIONS ET DROITS SIMILAIRE	305 659,22						305 659,22	
212	AGENCEMENTS ET AMENAGEMENTS	159 000,00				749 030,00		908 030,00	
213	CONSTRUCTIONS	618 531 217,41				360 000 000,00		978 531 217,41	
215	INSTALLATIONS TECHNIQUES MATERI	3 319 263 245,02				548 602 059,37		3 867 865 304,39	
218	AUTRES IMMOBILISATIONS CORPOR	101 161 292,04				17 114 142,82		118 275 434,86	
232	IMMOBILISATIONS CORPORELLES EN	1 187 903 654,11				134 009 817,21	244 825,00	1 321 668 646,32	
237	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	211 812 391,37						211 812 391,37	
262	AUTRES TITRES DE PARTICIPATION	6 409 800,00						6 409 800,00	
274	PRETS ET CREANCES SUR CONTRAT		529 140,03				5 186 038,99		5 715 179,02
275	DEPOTS ET CAUTIONNEMENTS VERS	39 006 173,09				104 699 401,38	136 919 998,98	6 785 575,49	
280	AMORTISSEMENT DES IMMOBILISATI		5 322 499,20				1 970 164,94		7 292 664,14
281	AMORTISSEMENT DES IMMOBILISATIO		933 116 691,69				399 351 857,81		1 332 468 549,50
310	MATIERE PREMIER	2 156 170 997,95				2 916 225 016,13	3 942 417 807,99	1 129 978 206,09	
315	AUTRE FOURNIT/MAT.PREMIER	113 075,11						113 075,11	
321	MATIERES CONSOMMABLES	754 386 768,85				888 230 595,41	1 048 162 381,46	594 454 982,80	
322	FOURNITURES CONSOMMABLES	60 998 781,24				49 336 642,43	87 943 034,92	22 392 388,75	
326	EMBALLAGES	89 198 809,55				184 401 774,92	206 369 815,29	67 230 769,18	
351	PRODUITS INTERMEDIAIRES	370 998 000,00				2 075 645 000,00	370 998 000,00	2 075 645 000,00	
381	MATIERES PREMIERES ET FOURNITU					2 916 225 016,13	2 916 225 016,13		
382	AUTRES APPROVISIONNEMENTS STO					1 118 357 872,76	1 118 357 872,76		

Balance Générale

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Compte	Intitulé	A/Nouveau		Mvts du Mois		Cumul à ce jour		Solde	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
615	ENTRETIEN, REPARATIONS ET MAINT					13 346 191,73		13 346 191,73	
616	PRIMES D'ASSURANCES					12 364 239,32		12 364 239,32	
617	ETUDES ET RECHERCHES					551 000,00		551 000,00	
618	DOCUMENTATION ET DIVERS					385 300,00		385 300,00	
622	REMUNERATIONS D'INTERMEDIAIRES					4 110 000,00		4 110 000,00	
623	PUBLICITE, PUBLICATION, RELATIONS					48 761 806,55	1 216 200,00	47 545 606,55	
624	TRANSPORTS DE BIENS ET TRANSP					15 357 915,00		15 357 915,00	
625	DEPLACEMENT, MISSIONS ET RECEPT					65 407 970,76	127 897,00	65 280 073,76	
626	FRAIS POSTAUX ET DE TELECOMMUNI					3 612 822,83		3 612 822,83	
627	SERVICES BANCAIRES ET ASSIMILES					22 076 108,49	90,74	22 076 017,75	
628	CITISATIONS ET DIVERS					1 547 200,00		1 547 200,00	
631	REMUNERATIONS DU PERSONNEL					376 447 571,08		376 447 571,08	
635	COTISATIONS AUX ORGANISMES SOCI					58 490 823,07		58 490 823,07	
637	AUTRES CHARGES SOCIALES					465 400,00		465 400,00	
642	IMPOTS ET TAXES NON RECUPERABL					54 640 693,00		54 640 693,00	
645	AUTRES IMPOTS ET TAXES (HORS IMP					238 878,81		238 878,81	
656	AMENDES ET PENALITES, SUBVENTIO					1 206 370,03		1 206 370,03	
658	AUTRES CHAGES DE GESTION COUR					3 448 777,96		3 448 777,96	
661	CHARGES D'INTERETS					755 199 246,89		755 199 246,89	
681	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS P					401 322 022,75		401 322 022,75	
695	IMPOTS SUR LES BENEFICES BASES					7 711 380,76		7 711 380,76	
701	VENTES DE PRODUITS FINIS					46 195 980,56	5 518 115 280,01		5 471 919 299,45
706	AUTRES PRESTATIONS DE SERVICES						20 000 000,00		20 000 000,00
709	RABAIS, REMISES ET RISTOURNES AC					55 506,56		55 506,56	
720						370 998 000,00	2 075 645 000,00		1 704 647 000,00
757	PRODUITS EXCEPTIONNELS SUR OPE						2 242 092,65		2 242 092,65
758	AUTRES PRODUITS DE GESTION COU						927 306,04		927 306,04
768	AUTRES PRODUITS FINANCIERS						7 105,36		7 105,36

Balance Générale

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Compte	Intitulé	A Nouveau		Mvts du Mois		Cumul à ce jour		Solde	
		Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit	Débit	Crédit
		10 620 845 133,62	10 620 845 133,62	0,00	0,00	85 406 403 154,71	85 406 403 154,71	19 282 433 187,08	19 282 433 187,08

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

R.C.	10B0783060
N.I.F	001027229001845
A.I.	27220103098

Désignation de l'entreprise	:	SARL GISB
Activité	:	Fabrication de Fils Machine Cuivre et aluminium, Fils et ca
Adresse	:	ZONE D'ACTIVITE MASRA

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018

COMPTE DE RESULTAT

30 AVR. 2019

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		5 471 919 299,45		3 956 489 677,38
	Prestations de services		20 000 000,00		20 000 000,00
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés		55 506,56		5 444 252,19	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			**5 491 863 792,89**		**3 971 045 425,19**
Production stockée ou destockée			1 704 647 000,00		370 998 000,00
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			**7 196 510 792,89**		**4 342 043 425,19**
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		3 927 000 153,99		2 323 213 000,00	
Autres approvisionnements		1 337 815 518,32		518 571 176,52	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		43 070 742,87		38 562 673,78	
Rabais, remise, ristournes obtenus sur achats			196 408,06		
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	13 269 487,57		8 736 842,00	
	Entretien, réparations et maintenance	13 346 191,73		8 968 979,42	
	Primes d'assurances	12 364 239,32		6 859 663,92	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4 110 000,00		17 807 495,00	
	Publicité	47 545 606,55		51 288 016,60	
	Déplacement, missions et réceptions	65 280 073,76		45 783 441,15	
Autres services		43 530 255,58		30 649 280,27	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		**5 507 135 861,63**		**3 050 440 568,66**	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			**1 689 374 931,26**		**1 291 602 856,53**
Charges de personnel		435 403 794,15		356 705 113,88	
Impôts et taxes et versements assimilés		54 879 571,81		144 480,00	
IV-Excédent brut d'exploitation			**1 199 091 565,30**		**934 753 262,65**

IMPRIME DESTINEE A L'ADMINISTRATION

Autres produits opérationnels		3 169 398,69		6 683 836,18
Autres charges opérationnelles	4 655 147,99		1 033 689,84	
Dotations aux amortissements	401 322 022,75		307 361 905,46	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		**796 283 793,25**		**632 141 503,53**
Produits financiers		7 105,36		
Charges financières	755 199 246,89		606 847 584,53	
VI-Résultat financier	**755 192 141,53**		**606 847 584,53**	
VII-Résultat ordinaires(V+VI)		**41 091 651,72**		**25 593 919,00**
Eléments extraordinaires(produits) (*)				
Elements extraordinaires(Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	7 711 380,76			
Impôts différés(variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**33 380 270,96**		**25 593 919,00**

(*) A détailler sur l'état annexe à joindre.

30 AVR. 2019

ملخص:

يعتبر وجود تقنيات لنظام محاسبي مالي كجهة رقابية داخلية أحد ركائز و مقومات الاقتصاد الوطني الذي يعتبر بمثابة الترياق المضاد للفساد المالي و الإداري نظرا لإضافتها نوعا من المصداقية في عملية التدقيق الداخلي و بالتالي إعطاء صورة حقيقية للمؤسسة محل التدقيق الداخلي من النواحي الاقتصادية و المالية ..الخ حيث أن قيام تقنيات النظام المالي بالدور في تفعيل عملية التدقيق الداخلي يفرض عليها أن تبقى محافظة على استقلالية التي تعد شرطا أساسيا في مهمة تدقيق الحسابات.

وتهدف دراستنا إلى معرفة دور تقنيات النظام المالي المحاسبي في تفعيل عملية التدقيق الداخلي و جعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة و اعتمدنا أيضا في دراستنا على التعريف بالإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و متطلبات تقنيات النظام المالي إضافة إلى تسليط الضوء على نتائج تطبيق تقنيات النظام المالي في عملية التدقيق الداخلي و عملية اتخاد القرار و علاقتها بتقنيات النظام المالي المحاسبي و بعض المقابلات الشخصية على مستوى دائرة المحاسبة و المالية ، حيث ثم تحليل تقريرا للمؤسسة محل الدراسة بغية تحليل عملية التدقيق الداخلي لتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة.

لخصت الدراسة إلى إن تقنيات النظام المالي المحاسبي لها دور كبير في تفعيل عملية التدقيق الداخلي حيث تعتبر عنصر إجباري ليتم إتمام عملية التدقيق و من دونها لا يتم تدقيق حيث أنها تساعد في عملية اتخاذ القرار من خلال عملية التداخل في إعطاء الرأي و استخراج النقائص و إعطاء التوجيهات للتصحيح.

الكلمات المفتاحية: تقنيات النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي المالي، تفعيل عملية التدقيق الداخلي .

Abstract :

The existence of the techniques of a financial accounting system as an internal control body is one of the pillars of the national economy, which is the antidote to financial and administrative corruption because it adds some credibility in the internal audit process and thus give a real picture of the institution of the internal audit of the economic and financial aspects, As the techniques of the financial system play a role in activating the internal audit process, it must remain independent, which is a prerequisite for the audit function.

Our study aims at understanding the role of the financial accounting techniques in activating the internal audit process and making it reflect the true position of the institution. We also adopted in our study to introduce the theoretical framework of the financial accounting system and the requirements of the financial system techniques. Internal audit and decision making process and its relationship to the financial accounting system techniques and some personal interviews at the accounting and finance level, and then analyzed the report of the institution in question in order to analyze the internal audit process to arrive at a clearer understanding of my problem At hand.

The study concluded that the techniques of the financial accounting system have a great role in activating the internal audit process as it is considered an obligatory element to complete the audit process without which it is not checked as it helps in the decision making process through the overlap process in giving opinion, correction.

Key words: Financial accounting system techniques, financial accounting system, the activation of the internal audit process.